USAID
من الشعب الأمريكي

حماية الصحفيين CDFJ

MERCY CORPS

مشروع التقنيات المائية المبتكرة

واقع الإعلام الأردني في تغطية قضايا المياه وتحدياته

دراسة استطلاعية

أيلول 2020

مشروع التقنيات المائية المبتكرة

واقع الإعلام الأردني في تغطية قضايا المياه وتحدياته

دراسة استطلاعية

أيلول 2020

فريق العمل

محمد غنيم - اسلام البطوش - هيثم أبو عطية

إشراف

نضال منصور

مركز حماية وحرية الصحفيين

شارع سعد التميمي، عمان، الأردن.

هاتف: 5160820 6 962+

البريد الإلكتروني: info@cdfj.org

الموقع الإلكتروني: www.cdfj.org

لقد تم إصدار دراسة «واقع الإعلام الأردني في تغطيته لقضايا المياه وتحدياتها» بدعم كريم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). يتحمل مركز حماية وحرية الصحفيين بالشراكة مع منظمة ميرسي كوربس مسؤولية هذه الدراسة، ولا يعكس المحتوى بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إنتاج أي نسخة من هذه الدراسة على أي وجه سواء بتصويرها أو باستنساخها أو باختزان مادتها أو نقلها على أي وجه أو بأي طريقة سواء كانت الكترونية أم غيرها إلا بموافقة خطية مسبقة من مركز حماية وحرية الصحفيين ومشروع التقنيات المائية المبتكرة.

تمهيد

يواجه الأردن العديد من التحديات التنموية والتي ألقت بثقلها على التنمية الاقتصادية والسياسية، وقد ساهمت العديد من العوامل في تفاقم هذه التحديات ومن أبرزها الشح المائي المزمن، والذي ساهم في تعاظمه في السنوات الأخيرة الظروف المناخية السائدة، وقلة الهطول المطري، والزيادة السكانية المطردة، مما أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية ولا سيما الجوفية منها.

وبينما يواجة الأردن هذه التحديات، تسعى الوكالات الإنمائية الدولية المختلفة لمساعدة الأردن على تحقيق أهدافه الإنمائية بثبات، ومن ضمن هذه الجهود الدولية؛ تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الدعم للعديد من القطاعات الإنمائية في الأردن ولا سيما القطاع المائي حيث تقوم بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز إدارة الموارد الشحيحة بفاعلية أكبر ومن بين هذه البرامج «مشروع التقنيات المائية المبتكرة» والذي ينفذ من قبل منظمة ميرسي كوربس، والذي يهدف إلى الحفاظ على المياه في الأردن من خلال التركيز على ترشيد وفعالية استخدام المياه في قطاعي الزراعة والمجتمعات المحلية من خلال تبني تقنيات وممارسات موفرة للمياه، وتحسين فرص الحصول على التمويل لتبني هذه التقنيات، بالإضافة إلى دعم المؤسسات لزيادة الوعي حول التحديات المائية وكيفية التغلب عليها.

وفي ذات السياق، فإن مركز حماية وحرية الصحفيين وهو مؤسسة مجتمع مدني أردنية، وتعزيزاً لدوره في تدريب وتأهيل الصحفيين/ـات وتطوير مهاراتهم ومعارفهم، وبحكم خبراته المتراكمة خلال السنوات الماضية في إعداد الدراسات الإعلامية؛ تولى المركز إعداد دراسة "واقع الإعلام الأردني في تغطيته لقضايا المياه وتحدياتها" ليسلط الضوء على واقع الإعلام الأردني في تغطيته لقضايا المياه وتحدياته، كما سيُسند إليه إعداد وتنفيذ تدريب إعلامي متخصص بهدف تطوير وتعزيز المهارات والمعارف لدى الصحفيين/ـات، والعاملين/ـات في القطاع الإعلامي لتغطية قضايا وتحديات الواقع المائي في الأردن، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على محتوى وسائل الإعلام المتعددة، واهتمامها بقضايا المياه ومشكلاته وتحدياته، ورفع الوعي المجتمعي حولها، ومحاولة البحث عن حلول لها بقالب إعلامي محترف يساعد في الحدّ من استنزاف الموارد المائية على مستوى القطاعيين الزراعي والمنزلي.

الفهرس

مصطلحات ومفاهيم هامة 7

مقدمة 9

مبررات الدراسة 11

منهجية الدراسة وأدواتها 11

الملخص التنفيذي 13

الدراسات والتقارير السابقة 15

الفصل الأول: الاستدلالات والنتائج الرئيسية 19

الفصل الثاني: رصد تغطية الإعلام الأردني لتحديات قطاع المياه ومشكلاته 37

الفصل الثالث: التوصيات 49

مصطلحات ومفاهيم هامة

الأمن المائي

يعرّف الأمن المائي بأنه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للصحة والإنتاج ومتطلبات الحياة، ومقرون بالمستوى الملائم من الخطر المتعلق بالماء.

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون أمن مائي في العالم. يتكامل العالم الآمن مائياً مع القلق على قيمة الماء الجوهرية وبما يتعلق بأهميته لبقاء الإنسان وصحته[1].

تعريف التوعية لغةً واصطلاحاً

في اللغة يعرف معجم المعاني التوعية بأنه اسم مصدره وَعَّى، وأن تَوْعِيَةُ النَّاسِ مِنْ أُسُسِ الْمُوَاطَنَةِ: جَعْلُهُمْ يُدْرِكُونَ حَقَائِقَ الأُمورِ، ويعرف مصطلح «وَعَّى» أنه (فعل)، وعَّى فلانًا: نصحَهُ وحمله على إدراك موضوع من المواضيع الإعلام يعمل على توعية الجماهير[2] والتوعية لغة: هي التفهيم والتوضيح.

أما التوعية الصحيّة: هي مجموعة الأنشطة والإجراءات التعليميّة والإعلاميّة التي تقدِّم للمواطنين المعلومات السليمة حول حمايتهم لأنفسهم وأطفالهم من الأمراض وتحذيرهم من المخاطر المريحة وبالتالي تربية أفراد المجتمع على القيم الصحية بالإضافة إلى الوقائية، فالغاية من التوعية الصحية تحسين الصحة على مستوى الفرد والمجتمع، ومحاولة خفض حدوث الأمراض، والإعاقات، والوفيات، وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع[3].

واصطلاحاً يقصد بالتوعية إيجاد الوعي، اكتسابه للأفراد والجماعات لحملهم على الإقناع بفكرة معينة أو رأي، واتخاذ منهج سلوكي معين بقصد تحقيق نتائج يهدف إليها القائم بالتوعية[4].

الصحافة الاستقصائية[5]

تعد الصحافة الاستقصائية مصدراً رئيسياً للمعلومات، وتعرفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) بأنها: الصحافة التي تكشف النقاب عن مسائل تهمّ العموم، كانت تخفيها عن قصد جهة ذات سلطة، أو يحجبها دون قصد ركام فوضوي من المعلومات والظروف التي تؤدي إلى الالتباس، وذلك بالاعتماد على مصادر وسجلات قد تكون سرية أو علنية[6].

ويمكن أن يكون هذا النوع من الصحافة معقدًا ويستغرق وقتاً طويلاً ومكلفاً، حيث يتطلب وجود فرق من الصحفيين أو أشهراً من البحث أو إجراء المقابلات (مقابلات متكررة في بعض الأحيان) مع العديد من الأشخاص أو السفر مسافات طويلة أو وجود أجهزة الكمبيوتر لتحليل قواعد البيانات العامة والقياسية أو الاستعانة بموظفين قانونيين من الشركة لتأمين الوثائق بموجب قوانين حرية المعلومات.

[1] David Grey and Claudia W. Sadoff- (2007-09-01). «Sink or Swim? Water security for growth and development». Water Policy .Iwaponline.com. 9 (6): 545–571.

[2] تعريف ومعنى التوعية في معجم المعاني الجامع.
https://bit.ly/2D4XWUA

[3] مفهوم التوعية الصحية لغة واصطلاحاً (موقع موضوع).
https://bit.ly/2AAWKYo

[4] شعبان اليمين، الإعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات.

[5] «Story-based inquiry; a manual for investigative journalists» (PDF). UNESCO Publishing (PDF Manual).

[6] الصحافة الاستقصائية: تعريف الصنعة.
Global Investigative Journalism Network- https://bit.ly/38WcYYx

الصحافة المستقلة والصحافة التعددية

عرف «إعلان ويندهوك» في بنديه 2 و3 الصحافة المستقلة والتعددية على أنها:

- الصحافة المستقلة: وتعني صحافة لا تفرض عليها السلطات العامة نفوذاً سياسياً أو اقتصاديا أو مراقبة على المواد والمعدات الضرورية لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات.

- الصحافة التعددية: وتعني إنهاء أي احتكارات من أي نوع ووجود أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات والدوريات التي تعكس أوسع نطاق ممكن من وجهات النظر داخل المجتمع[7].

المؤسسات الإعلامية الخاصة

لا تملكها الحكومة، وهي مؤسسات تجارية تسعى إلى الربح، وتملكها جهات خاصة؛ ويأتي معظم دخلها من الإعلانات وأشكال الدعاية التجارية والاشتراكات الدورية، ويتم تصميم البرامج التي يقدمها هذا النوع من المؤسسات الإعلامية بشكل يرمي إلى اجتذاب أكبر عدد ممكن من المشاهدين أو المستمعين (أي الزبائن).

وسائل الإعلام القائمة على المجتمع المحلي (الإعلام المجتمعي)

هي وسائل يتولى أفراد المجتمع المحلي إدارتها وإعداد برامجها كخدمة للمجتمع وليس كوسيلة لتحقيق الربح، وغالباً ما تتواجد في المناطق النائية حيث يصعب الانتفاع بمصادر أخرى للمعلومات[8].

المؤسسات الإعلامية الحكومية

غالباً ما يكون هذا النوع من المؤسسات جزءاً من الأجهزة الحكومية، وتعمل تحت إشراف وزارة الإعلام أو ما يشابهها من الوزارات الأخرى، وكثيراً ما تكون وسائل الإعلام هذه مسؤولة أمام الحكومة، وتكون المعلومات التي تقدمها محابية دائماً تقريباً للحكومة[9].

وسائل الإعلام العامة (الإعلام العمومي)

غالباً ما يطلق عليها تسميات من قبيل «الهيئة العامة للإذاعة»، والمقصود بذلك هو أنها مؤسسات إعلامية تمول من موارد الشعب وتخضع لرقابته وتعمل لصالح الجمهور، وهي ليست كيانات تجارية تماماً، ولا هي تقدم إعلاماً حكومياً، كما أنها لا تخضع للتدخلات السياسية أو لضغوط الاعتبارات التجارية، ويحصل المواطنون من خلال خدمات الهيئات العامة هذه على معلومات وعلى مواد تثقيفية وترفيهية[10].

وسائل الإعلام المستقلة

أي شكل من أشكال الوسائط، مثل المذياع أو التلفاز أو الصحف أو الإنترنت، البعيدة عن النفوذ الذي قد تفرضه مصالح الحكومة أو الشركات، ويشتمل هذا المصطلح على تطبيقات متنوعة، وفيما يتعلق بالتنمية الدولية، يستخدم مصطلح الإعلام المستقل في مجال تنمية وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة في الأماكن التي تشهد القليل من التواجد الإعلامي القائم[11].

[7] إعلان ويندهوك للنهوض بصحافة مستقلة (اليونسكو).
http://www.medialegalsupport.jo/ar/node/69

[8] دليل الطالب في مجال حرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يونسكو، صفحة 26، الفصل الثالث.

[9] دليل الطالب في مجال حرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يونسكو، صفحة 26، الفصل الثالث.

[10] المصدر السابق.

[11] مفهوم وسائل الإعلام المستقلة (ويكيبيديا).
https://bit.ly/2AWEpVP

مقدمة

يعتمد الكثير من الناس على وسائل الإعلام لإبراز القضايا المحلية والوطنية المهمة، ومن أبرز القضايا الوطنية الهامة في الأردن هي ندرة توفر المياه، حيث يوصف الأردن بأنه ثاني أفقر دول العالم بالمياه، ولكن بسبب نقص التغطية الإعلامية في هذه القضية البارزة، غابت عن أذهان المجتمع الاردني أهمية هذه القضية.

من ناحية أخرى، فإن واحدة من أهم أهداف وسائل الإعلام هو تثقيف عامة الناس، ولكن على ما يبدو أن الإعلام لم ينجح بتغطية قضية المياه، لذا جاءت هذه الدراسة التي تبحث في تحديات ومشكلات التغطيات الإعلامية لقضايا المياه في الأردن.

بشكل عام، يُشكل شُح المياه عائقاً كبيراً أمام النمو الاقتصادي والتنموي في الأردن، ففي الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلة شح المياه بسبب الزيادة السكانية التي تضاعفت خلال العقدين الماضيين جراء النمو السكاني والهجرات القسرية من الدول المجاورة، بالإضافة إلى مشكلة التغير المناخي، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع الطلب وإجهاد مصادر المياه الشحيحة.

وينبغي القول إن قضية شح المياه ليست قضية بيئية أو مناخية أو اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً كما يقول الخبير الدولي في المياه والموارد المائية «هوارد س. ويتر» أن المخاطر المُتّصلة بالموارد المائية تُؤثّر على 80% من سكان العالم، وتلوح في أفق سنة 2070 أزمة مائية جسيمة. والموقف الداعي إلى التصرف على النحو المعتاد غير مقبول، كما إن التصرّف في المياه ليس شأن علمي فحسب، لكنه أيضا شأن سياسي، وهو مرتبط بالحوكمة وبالقيم المجتمعية[12]».

وحسب دراسة أُنجزت سنة 2013 حول ندرة المياه، والتي تمّ نشرها في المجلة العلمية هيدرولوجي آند إيرث سيستم ساينس (الهيدرولوجيا وعلوم نظام الأرض)، فإن حوالي نصف سكان العالم سوف يعيشون وضعية توتّر مائي خطير بين 2071 و2100[13].

والأردن يعد من أفقر دول العالم مائياً، ويعاني من شُح المياه، الأمر الذي يشكل خطراً على جميع القطاعات التي تعتمد على توفر المياه لديمومة عملها ولتنميتها وازدهارها، ومن المتوقع مع زيادة التعداد السكاني إلى ما يقارب الضعف في عام 2050، سيكون توفير المياه أمراً في غاية الصعوبة، كما سيزيد تغير المناخ وأنماط هطول الأمطار في المنطقة من تفاقم مشكلة ندرة المياه، والذي سيؤثر على كل جوانب الحياة في الأردن.

يعتبر الأردن من البلدان شبه الجافة «شحيحة المصادر تماماً» حيث تبلغ نسبة مساحة الأراضي الصحراوية فيه حوالي 92%، ويصل نصيب الفرد الأردني من المياه سنوياً ولكافة الأغراض حوالي أقل من 100 متر مكعب، وهذا أقل بكثير من مستوى خط الفقر المائي العالمي والبالغ 500 متر مكعب للفرد في السنة.

أضف إلى ذلك أن 85-92% من كمية الأمطار يفقد سنوياً بالتبخر[14]، والباقي يتوزع على شكل مياه فيضانات وتغذية للمياه الجوفية، ومن أبرز مشاكل القطاع المائي في الأردن الاستخدام غير المشروع (السرقات) وارتفاع الفاقد المائي نتيجة ضعف الشبكات المائية المهترئة.

[12] التصرف في حالة ارتياب: مسألة الأمن المائي (اليونسكو) https://bit.ly/2NX-o9Xn

[13] A global water scarcity assessment under Shared Socio-economic Pathways – Part 2: Water availability and scarcity. (EGU) https://bit.ly/2ZEifjl

[14] الأردن يستفيد من 10% فقط من الأمطار (قناة المملكة) https://bit.ly/3hs5786

ولا يمكن الفصل بين تحديات قطاع المياه وقطاع الزراعة لارتباطهما الوثيق، فمنذ عام 1989، يشهد قطاع الزراعة في الأردن تحولًا من شكل إنتاجي يعتمد على تدخل الحكومة في آلية إنتاج القطاع، إلى شكل آخر ترفع فيه يدها عنه إلا فيما يخص عملية الإشراف والتنظيم إلى حد معين، هذه التحولات شملت جوانب مؤثرة بشكل مباشر على معيشة وعمل المزارعين، وإنتاجية القطاع الزراعي بشكل عام[15]. ومن أهم مشاكل وتحديات القطاع الزراعي في الأردن هي تلك المشاكل المرتبطة بشُح المياه.

إن التحديات في قطاع المياه يجري الحديث عنها وتداولها، ولكن المشكلة تكمن في هل عكست وسائل الإعلام المختلفة هذه المشكلات وأبرزتها، وهل خلقت رأياً شعبياً يستطيع الضغط لمواجهتها، وبذات الوقت هل سلّطت الضوء عليها لخلق وعي مجتمعي لتجاوزها أو التخفيف من آثارها؟ هذه الأسئلة التي تحاول الدراسة استكشافها.

[15] لماذا لم تعد الزراعة في الأردن قطاعًا إنتاجيًا؟ (موقع حبر). https://bit.ly/2OMlNLm

مبررات الدراسة

لا يخفى على أحد حقيقة أن الأردن يعد ثاني أفقر دولة بالمياه في العالم[16]، وأن شُح المياه أصبح يشكل عائقاً كبيراً أمام النمو الاقتصادي والزراعي والتنموي في الأردن، نتيجة للزيادة السكانية التي تضاعفت خلال العقدين الماضيين جراء النمو السكاني والهجرات القسرية من الدول المجاورة، ومشكلة التغير المناخي وزيادة الطلب على المياه.

ورغم كل الجهود التي بُذلت في العقود الماضية فإن واقع المياه يزداد صعوبة، والهدر واستنزاف موارد المياه مازال مستمراً، وسلوكيات الناس لم تتغير نحو الحفاظ على مخزون المياه وعدم هدرها.

هذه التحديات كانت طوال العقود الماضية هاجساً للحكومات المتعاقبة، إلا أن الإعلام الأردني لا يبدو أنه كان يولي هذا القطاع وتحدياته هذه الأهمية، فالتغطيات الصحفية لا تتعمق بالمشكلات ولا تبحث عن الحلول إنما فقط تلامس السطح وتترك الكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة.

ومن هنا تأتي دراسة «واقع الإعلام الأردني في تغطية قضايا المياه وتحدياته» لتحاول الإجابة عن الأسباب الكامنة وراء الشح الإعلامي في تسليط الضوء على قضايا المياه، فهي تجيب عن التساؤلات التالية:

- كيف تطرح وسائل الإعلام قضية المياه وتحدياته في الأردن؟؛
- إلى أي مدى تعطي وسائل الإعلام الأولوية لقضايا المياه في تغطياتها؟؛
- هل تقدم وسائل الإعلام قدراً كافياً من المعلومات عن قضايا المياه للجمهور؟؛
- هل تلعب دوراً في التوعية، وتقدم حلولاً للمشكلات؟؛
- هل توجد سياسات إعلامية داخل المؤسسات الصحفية تتعامل مع قضايا المياه وتحدياتها و مشكلاتها ؟؛
- هل لدى الإعلاميين معرفة وثيقة بقضايا المياه؟، وما هي قدراتهم في التعبير عن هذه القضايا في عملهم الإعلامي؟؛
- هل هناك محتوى إعلامي غني وثري عن قضايا المياه؟؛
- ما هي مصادر المعلومات التي يلجأ إليها الإعلاميون في تغطياتهم عن قضايا المياه؟، وما هو دور القطاع الخاص في إثراء المحتوى الإعلامي؟؛
- هل تلعب وسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشطائه دوراً في التوعية المجتمعية بأهمية قضايا المياه وتحدياته؟.

منهجية الدراسة وأدواتها

توزعت المنهجية العامة للدراسة على إطارين: الإطار النظري والإطار العملي، تناول الإطار النظري للدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي والنوعي- مستندين على نظرية التواصل والاستخدامات والإشباع (كاتز، بلوملر، وجوريفيتش، 1974)- لتحليل نتائج رصد التغطيات الإعلامية المحلية لمشكلة المياه وتحدياتها في الأردن التي تمت من خلال استخدام طريقة البحث الاعتيادي لمحرك البحث Google، واستخدام فهرسة تنظيم المعلومات المستخدم في المحرك والذي يرصد محتوى الصفحات التي تتضمنها المصطلحات المقصودة «عينة الرصد».

[16] الأردن ثاني أفقر الدول عالمياً في المياه (قناة المملكة). https://bit.ly/2CEmwvN

وتمثل مجتمع الدراسة برصد التغطيات الإعلامية الخاصة بموضوع الدراسة وهو «التحديات والمشكلات المتعلقة بتغطية قضايا المياه في الأردن»، ولتحقيق ذلك عمد الباحثون على اختيار مصطلحات «كلمات مفتاحية»[17] لرصد موضوع الدراسة والتي ستخضع للبحث والتحليل.

أما الإطار العملي لتحقيق الغاية من الدراسة وأهدافها؛ اعتمد رأي الباحثين والمشرفين على وضع الأدوات المناسبة للبحث في أربعة محاور أساسية، ووضعت كذلك أربع أدوات للبحث، وذلك بالاعتماد على منهج التحليل الكمي والنوعي للمعلومات المستخرجة من الأدوات ومنهجياتها، حيث نُظِمَ لغايات هذه الدراسة 5 جلسات نقاش مركزة تم تصميمها على أسس ومعايير منهجية تراعي مبدأ الاستكشاف والبحث في المشكلات والتحديات التي تواجه الإعلام المحلي في تغطية قضايا قطاع المياه، وشارك في هذه الجلسات صحفيين وصحفيات متخصصين بتغطية قطاع المياه، ومسؤولين سابقين وحاليين، وأكاديميين وأكاديميات متخصصين في مجال البيئة والمياه في جلستين، ونشطاء مؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي.

كما قام الباحثون بإجراء 11 مقابلة معمقة مع مسؤولين سابقين في قطاع المياه وخبراء وأكاديميين، وقيادات إعلامية، وضمن السياق المنهجي للدراسة؛ أجرى مركز حماية وحرية الصحفيين 4 استطلاعات رأي تقيس مواقف أصحاب المصلحة للفئات الأربعة المستهدفة وهي: فئة الإعلاميين/ـات المتخصصين/ـات بتغطية قطاع المياه، وفئة الإعلاميين/ـات المتخصصين/ـات من غير المتخصصين بتغطية قطاع المياه، وفئة المؤثرين من نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، وفئة العاملين والعاملات في المؤسسات العامة المعنية بقطاع المياه.

وشارك في الإجابة على الاستطلاعات الأربعة 87 مستجيباً مستطلعاً، منهم 51 صحفياً وصحفية، و24 من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، و12 موظفاً حكومياً، وجميعهم ضمن عينة قصدية.

[17] الكلمات المفتاحية في الملاحق.

الملخص التنفيذي

تذهب هذه الدراسة إلى محاولة تحليل ورصد العلاقة بين الواقع الإعلامي وعلاقته بالواقع المائي، ولا سيما في القطاعين الزراعي والمنزلي، وقد استندت لتحقيق هذا الهدف على نظرية التواصل والاستخدامات والإشباع، وذلك باستخدام مجموعة من أدوات البحث شملت استطلاعات الرأي، والرصد الإعلامي، والجلسات والمقابلات المعمقة مع أصحاب المصلحة، ولا شك أن السبب في إجراء هذه الدراسة هو ما يُعانيه الأردن من تحديات مرتبطة بشح المياه، في الوقت الذي يُلاحظ فيه غياب الوعي المجتمعي عن هذه القضية نتيجة القصور التغطيات الإعلامية في وسائل الإعلام المحلية، وتالياً عرضاً مختصراً لأبرز ما خرجت به هذه الدراسة من نتائج:

أولاً: الخطط الإعلامية

يرى بعض المستطلعة آرائهم من خبراء ومسؤولين إلى أن خطط بعض المؤسسات العاملة في القطاع المائي تتواءم مع المتغيرات المتسارعة في القطاع الإعلامي، مما ينعكس سلبًا على مستوى الوعي لدى المجتمع الأردني تجاه التحديات المائية والحلول المتاحة.

ثانياً: السياسات الإعلامية

توصلت الدراسة إلى أن السياسات والخطط الإعلامية لدى المؤسسات الإعلامية تجاه قضايا المياه والزراعة غير حاضرة بالشكل المطلوب، وظهورها مرتبط بالأزمات والأحداث الآنية أكثر من ارتباطها بالأبعاد التنموية والاستراتيجية.

ثالثاً: تدفق المعلومات وتنوعها

انتهت الدراسة إلى أن الحكومة (وزارة المياه والرّي ومؤسسات المياه التابعة لها) الأكثر إنتاجاً للمعلومات، ولكن هذه الحقيقة لا تعني بالضرورة أن تدفق المعلومات لوسائل الإعلام منتظم، وأن المعلومات التي تُقدم لا تغني عمل الصحافة ولا تسعفها لتقديم محتوى إعلامي توعوي يساهم في مواجهة التحديات في قطاع المياه، كما أن الدراسة أظهرت أهمية توفير معلومات باللغة العربية عن التقارير الدولية والدراسات الحديثة، وضرورة مساعدة الخبراء في تمكينهم من تقديم المعلومات العلمية للإعلام بشكل مبسط.

رابعاً: المهارات والمعارف المتخصصة للإعلاميين

القاسم المشترك الذي أظهرته الدراسة بوضوح، الحاجة إلى تمكين الصحفيين والصحفيات حتى يصبحوا قادرين على متابعة قطاع المياه، ويتفق المسؤولون والخبراء، وكذلك الأمر يقر الإعلاميون أن معارفهم ومهاراتهم تحتاج إلى بناء وتطوير لفهم قضايا متخصصة تتعلق بقطاع استراتيجي يمس المجتمع بكل شرائحه.

من الملاحظات التي كشفتها الدراسة أن الاهتمام بتطوير قدرات الإعلاميين المتخصصين في قضايا المياه ليست موثقة وغير معروفة، ولم يستطع الباحثون في الدراسة من التوصل للجهات التي بذلت جهداً ممنهجاً في بناء القدرات لوسائل الإعلام في قطاع المياه.

خامساً: الإعلام والاتصال في مؤسسات قطاع المياه

تتمتع وزارة المياه والرّي والجهات التابعة لها بمصداقية عالية في عملها وفي المعلومات التي تقوم بإيصالها، ولكن المتوافق عليه أن المؤسسات العاملة في القطاع المائي تحتاج إلى تطوير مؤسسي أفضل لإيصال رسالتها الإعلامية، وبالتالي يتحقق ثبات في العمل واستمرارية، حيث لا يرتبط الأمر بالأشخاص ومواقفهم من الانفتاح على وسائل الإعلام.

سادساً: القطاع الخاص وإعلام المياه

رغم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص في التعامل مع تحديات المياه سواء في تنفيذ المشاريع، أو بإدخال التقنيات الضرورية لوقف هدر المياه وتقنينها، فإنه غائب عن المشهد الإعلامي، فالحكومة ومؤسسات قطاع المياه لا تراه شريكاً يمكن أن يلعب دوراً في تحسين واقع المياه في الأردن، ودوره يقتصر على تنفيذ ما يطلب منه لا أكثر ولا أقل.

إن حضور القطاع الخاص عند وسائل الإعلام غائب، وإن كان موجوداً فهو محدود جداً، ولا يتعامل الصحفيون بشكل وثيق مع الشركات التي تهتم بقطاع المياه، وتدخل تقنيات متطورة تسهم في تقديم الحلول، ونادراً ما يلجأ الإعلاميون للاستماع إلى صوتهم، أو إبراز آرائهم فيما يخص مشكلات المياه، أو عرض لما يفعلونه ويقومون به.

سابعاً: مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا المياه

لا تبدو منصات التواصل الاجتماعي تأخذ حيزًا واسعاً في تسليط الضوء على تحديات وقضايا المياه، وأكثر ما يمكن أن نجده شكاوى الناس عن انقطاع المياه عنهم، أو خط مياه مكسور، أو حديث عن سرقات المياه. لذا، من الصعب أن تعثر على محتوى غزير يمكن أن يسهم في التوعية المجتمعية، وليس سهلاً أن ترى حملات تناقش ترشيد استهلاك المياه، أو طرق تقنين الاستهلاك الزراعي أو المنزلي.

الدراسات والتقارير السابقة

أولاً: الدراسات المحلية

أوصت دراسة متخصصة حول «دور معالجة الصحف اليومية الأردنية لأزمة المياه»، بتنويع الأشكال الصحفية المستخدمة في قضايا المياه، وتطوير شكل التحقيقات الصحفية والقصص الإخبارية ذات العلاقة. وهدفت دراسة الرسالة التي غطت عينتها الدراسية صحيفتي «الغد» و«الدستور»، للتعرف على الدور الذي تقوم به الصحافة اليومية في معالجة أزمة المياه.

وتعتبر الدراسة التي أعدتها سهى المغربي، وناقشتها في كلية الصحافة والإعلام بجامعة اليرموك عام 2019، من الدراسات العلمية الأولى على مستوى الوطن العربي والأردن التي تتناول هذا المحور، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها، أن أغلب الموضوعات المنشورة ذات صبغة إخبارية، لكنها اعتمدت في "الدرجة الأولى على مندوبيها كمصدر رئيس للمعلومات".

وجاءت معظم الموضوعات المتعلقة بالمياه، منشورة في الصفحات الداخلية، و وفق الدراسة، التي بينت أن الصحف اهتمت بفئات المناطق الجغرافية كافة، مع إعطاء الأولوية لإقليم الشمال والتركيز عليه، تليه فئة أرجاء المملكة كافة، بحيث انصب الاهتمام، حسب تأزم الوضع في كل فئة من فئات المناطق الجغرافية.

«تقرير حالة البلاد لعام 2019[18]»: في يناير 2020 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير حالة البلاد لعام 2019، تضمن في فصله التاسع محور المياه كأحد محاور القطاعات الأولية، وعرض لواقع المياه في الأردن قائلاً إن «الأردن يعاني عبر التاريخ من شحّ المياه، ليس فقط بسبب طبيعة المناخ الجاف وقلة الموارد المائية، بل وأيضاً نتيجة الزيادة المضطردة الطبيعية والقسرية في عدد السكان، والتي أدت إلى الفقر المائي وتناقص حصة الفرد من المياه.

كما أثرت النزاعات الإقليمية على حقوق الأردن المائية من المياه المشتركة، إذ تشكل المياه المشتركة 40% من مجموع مصادر المياه الجوفية والسطحية. يضاف إلى ذلك ظواهر التغير المناخي وما يصاحبه من تدني معدلات الهطول وتغير أنماطها».

وقال التقرير أن «السعي لسد العجز المائي أدى إلى زيادة استنزاف الأحواض الجوفية، والضخ الجائر في المناطق المرتفعة لغايات الزراعة، واستمرار انخفاض مستوى سطح الماء، وهو ما يجعل المياه الجوفية توشك على النضوب، ما يعني إعاقة التنمية وجهود مكافحة الفقر والجوع في البلاد».

وعرض التقرير للتحديات المرافقة لشُح المياه ووضعها في تحديين اثنين، تلخص الأول في الآثار الاجتماعية والاقتصادية وتكمن في عدم إمكانية تحقيق المعدلات التنموية المرجوة من خطط التنمية التي تضعها الحكومة، مما ينعكس سلباً على النمو الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، وتلخص الثاني في الآثار على الاستثمار وتكمن في عدم قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات الاقتصادية من المياه، مما سيؤدي إلى انحسار الاستثمارات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية، مما ينعكس سلباً على الجهود الحثيثة المبذولة على أعلى المستويات لجلب هذه الاستثمارات. كما عرض التقرير ملامح استراتيجية المياه للأعوام 2016-2025 وتلخصت في (تعديل وتحديث التشريعات المائية، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، واستدامة مصادر المياه وحمايتها من التلوث والإستنزاف، وحماية حقوق المملكة في الموارد المائية المشتركة، وبناء الشراكات لقطاع المياه، وتكامل الماء والغذاء والطاقة، والاستدامة الاقتصادية وتحسين الملاءة المالية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والانسجام مع رؤية واستراتيجية «وثيقة الأردن 2025» لتحقيق أهداف محور الأمن المائي، وبناء قطاع منيع قادر على

[18] تقرير حالة البلاد 2019– محور القطاعات الأولية (المياه) http://www.esc.jo/documents/report-2019/9.pdf

مواجهة التحديات ومواجهة المستجدات الجديدة والاحتياجات، وتحسين وتأهيل مرافق المياه والبنية التحتية، بما يوفر المنعة وتحسين مستوى الخدمات وتوسعة نطاق التغطية لخدمات المياه والصرف الصحي، وتنسيق التمويل وشؤون المانحين، وإدراج برامج التكيف لمواجهة ظواهر التغير المناخي، وتشجيع البحث العلمي والتطوير).

وعرض التقرير 6 أهداف لمستوى خدمات المياه والصرف الصحي ضمن سير العمل في تحقيق أهداف استراتيجية المياه والتنمية المستدامة وهي:

1. الانتشار السكاني العشوائي في مناطق خارج التنظيم، وصعوبة إيصال الخدمات إلى هذه المناطق، وارتفاع كلف إيصال الخدمات إليها.

2. بعد المسافة الأفقية والعامودية بين مصادر المياه والتجمعات السكانية والمدن، بما يرفع كلف إنتاج المياه وتوزيعها.

3. عدم كفاية خدمات الصرف الصحي، ومحدودية قدرة محطات التنقية على معالجة مياه الصرف الصحي كمّاً ونوعاً، وزيادة الطلب على خدمات الصرف الصحي نتيجة الزيادة السكانية الطبيعية والقسرية.

4. عدم القدرة على خدمة مناطق معينة بالصرف الصحي بسبب الطبيعة الطبوغرافية، بما يحتم إيجاد حلول ريادية بديلة.

5. نمط إدارة الأزمة المفروض على القطاع، والحاجة للاستجابة خارج الخطط وخارج مناطق التنظيم.

6. هجرة الكفاءات من قطاع المياه، وعدم القدرة على الاحتفاظ بها أو استقطاب كفاءات جديدة.

ثانياً: الدراسات والأبحاث الأجنبية

نشرة وزارة المياه والريّ 2017 «قطاع المياه الأردني- حقائق وأرقام»، حيث قامت الوزارة بإصدار هذه النشرة بهدف توفير المعلومات لأصحاب العلاقة بقطاع المياه من الأفراد، والقطاعين العام والخاص بالإضافة لمجتمع الممولين، والداعمين لقطاع المياه. وجاء في صفحة الحقائق للنشرة (أن الأردن يصنف كثاني أفقر دولة عالمياً في مصادر المياه، وأن أقل من 100 متر مكعب من الموارد المائية المتجددة السنوية متاح لكل شخص)، وأن الأردن يتكون من 15 حوضاً مائياً سطحياً و12 حوضاً مائياً جوفياً، ومن أصل 12 خزاناً مائياً جوفياً في الأردن، يتم استنزاف 10 خزانات مائية جوفية، وهو أكثر من الحد الآمن للاستخراج المتمثل بكميات التغذية الجوفية السنوية.

دراسة «مصادر المعلومات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتمييز العرقي في مدينة فلينت بولاية ميشيغان بسبب أزمة المياه»، 2019، وجاء الغرض من هذه الدراسة تحديد العلاقة بين العِرْق واستخدامات وسائل الإعلام ومصادر المعلومات خلال أزمة المياه البلدية التي جرت في مدينة فلينت، ميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقول الدراسة أنه «لسوء الحظ، يعاني سكان فلينت، ميشيغان، من هذا الكابوس الدقيق. ومع ذلك، لم تقم وسائل الإعلام بعمل عظيم لتغطية هذه الأزمة. وبمرور الوقت، مع مرور كل عام، كان هناك القليل من النقاش حول الموضوع»، وأنه «بسبب نقص التغطية الإعلامية، ربما نسي الكثير من الناس حاجة فلينت إلى المياه النظيفة»[19].

عام 2020 نشرت مجلة المياه والصرف الصحي والنظافة من أجل التنمية دراسة بعنوان «تحديات وميسرات المشاركة العامة في المياه والصرف الصحي والنظافة وقضايا الصحة البيئية الأخرى في غانا وأوغندا: وجهات نظر العلماء والصحفيين والجمهور[20]».

[19] .https://bit.ly/2C26qeJ Informational Sources, Social Media Use, and Race in the Flint, Michigan, Water Crisis- Routledge.

[20] https://bit.ly/2D6arzb Evaluation of water shortage crisis in the Middle East and possible remedies. AQUA.

وجاء في الدراسة أنه «على الرغم من العديد من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) وغيرها من تحديات الصحة البيئية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يُعرف إلا القليل عن التفاعلات التي تشمل العلماء والصحفيين والجمهور للمساعدة في فهم الجمهور للعلاقة بين المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة.

باستخدام أخذ العينات الهادف، أجرينا مقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومناقشات جماعية مركزة مع العلماء والصحفيين وأفراد الجمهور في غانا وأوغندا لتحديد القضايا المرتبطة بتعزيز المشاركة العامة مع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من قضايا الصحة البيئية. تم استخدام التحليل الموضوعي الاستقرائي لاستكشاف الأدلة والتحديات والفرص للمشاركة العامة.

تم تقييد فعالية المشاركة العامة بسبب التفاعلات الضعيفة بين العلماء والصحفيين والفهم المحدود بين الجمهور حول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من قضايا الصحة البيئية. تضمنت التحديات التي تم تحديدها عدم كفاية التعاون بين العلماء والصحفيين، وضيق الوقت لدى العلماء، والضغط من المنظمات الإعلامية، والمخاوف بشأن عدم كفاية قدرة الصحفيين على التواصل في القضايا البيئية بسبب نقص التدريب. تضمنت الحلول الممكنة زيادة التفاعلات، والتدريب على الاتصال العلمي واستخدام موظفي الإعلام كوسطاء للمعرفة بين العلماء والصحفيين لتعزيز المشاركة العامة مع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من قضايا الصحة البيئية».

وتساهم الدراسة في الأدبيات حول الحاجة إلى إشراك الجمهور في قضايا المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من اهتمامات الصحة البيئية.

في أكتوبر 2019؛ نشرت مجلة Journal of Water Supply: Research and Technology-Aqua دراسة بعنوان «تقييم أزمة نقص المياه في الشرق الأوسط والعلاجات الممكنة[21]»، أعدها فريق من الباحثين مكون من Omid Bozorg-Haddad; Babak Zolghadr-Asli; Parisa Sarzaeim; Mahyar Aboutalebi; Xuefeng Chu; Hugo A. Loáiciga.

وقد ذكرت الدراسة أن موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط أصبحت شحيحة، في حين أن الملايين من الناس لا يحصلون بالفعل على المياه الكافية للشرب والأغراض الصحية. وأصبح استنزاف موارد المياه مشكلة كبيرة في هذه المنطقة من المرجح أن تتفاقم». عرضت الدراسة لنتائج مسح تقييم حالة استخدام المياه وإمداداتها في دول الشرق الأوسط»، وذكرت أن (جزء من التحدي هو الوعي)، حيث تبرز التغطية الإعلامية قضايا ندرة المياه، لكنها غالباً ما تفشل في تأطير النقاش حول الحل وترجمة المساءلة إلى الجماهير».

التعقيب على الدراسات السابقة

وفرت الدراسات والبحوث السابقة رغم قلتها مدخلاً هاماً للتأكيد على أن هناك نقصاً واضحاً في الاهتمام الإعلامي بقضايا المياه، وأن هذا النقص يتعلق بالسياسات الإعلامية. التي لا تتيح للجمهور فهم المشاكل والتحديات التي قد تواجههم بسبب ندرة المياه، وخاصة مياه الشرب، ومشاكل البيئة والصحة الأخرى التي لا تبتعد عن قضايا المياه وأهميتها، كما أكدت على مشكلة ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط، مع الإشارة على أنها مشكلة و/أو أزمة عالمية.

[21] Evaluation of water shortage crisis in the Middle East and possible remedies (AQUA) https://bit.ly/2VP9eTv

الفصل الأول: الاستدلالات والنتائج الرئيسية

الأردن ثاني أفقر دولة مائياً في العالم[22]، هذا ليس شعاراً لحملة انتخابية، وإنما حقيقة قد تسمعها من خبراء، وقد تستخدمها الحكومة لإظهار حجم التحديات والمشكلات، ولكنها ليست لسان حال الناس، ولم تتحول لقناعات تترجم إلى أفعال بحياة المجتمع، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في العقود الماضية فإن الواقع المائي يزداد صعوبة، والهدر واستنزاف موارد المياه مستمر، وسلوكيات الناس بالتعامل مع هذه الثروة بحرص لم يتحقق.

كثيرة هي التحديات في قطاع المياه التي لا يمكن تجاهلها، فالتقديرات أن كميات المياه في الأردن تكفي حاجة مليوني شخص، بينما يستخدمها ما يقارب ١١ مليوناً[23]، وأن الأمر لا يرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان فقط؛ بل بالتحدي الأهم وهو الهجرات القسرية الناتجة عن اللجوء الإنساني.

يُشير الخبراء بوضوح إلى عدم الاستفادة من مياه الأمطار، وعدم نجاعة «الحصاد المائي»، فالأردن يخسر 90% من مياه الأمطار[24]، وهذا عائد لأسباب متعددة منها التربة الجافة، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم توفر السدود والبرك الصحراوية.

الأكثر إشكالية في تحديات المياه ما يتعلق بالمياه الإقليمية، فالأردن يحصل فقط على 15% من حصته المتفق عليها من حوض اليرموك مع سوريا[25]، هذا عدا عن أن المردود الاقتصادي للزراعة لا يتجاوز 4% من الناتج القومي المحلي الإجمالي[26]، والمياه تباع لهم بسعر بخس جداً، والأنماط الزراعية الحالية لا تشكل قيمة مضافة للاقتصاد حسب كلام المستطلعين في الدراسة.

الاعتداءات على مصادر المياه وشبكاتها كثيرة ولهذا فالمطالبات من مسؤولين سابقين بعدم التعاطف أو قبول سرقة المياه أو الحفر المخالف، ويرون أن قضية المياه لا تلقى الاهتمام الكافي رغم أنها من أهم المشاكل التي تواجه البلاد، ويؤكدون أن المياه قضية استراتيجية ومن أهم ركائز التنمية الاقتصادية، ولها دور كبير في خلق فرص العمل، وتعتبر محدد للتنمية الاقتصادية المستدامة.

قضية المياه ليست قضية اقتصادية وسياسية فحسب، ويسبق ذلك أنها حق للإنسان، فحصول الإنسان على مياه شرب غير ملوثة من الحقوق الأساسية، هو شرط للحفاظ على سبل العيش والصحة والأمان، وحفظ كرامته الإنسانية.

[22] الأردن ثاني أفقر الدول عالميا في المياه - (قناة المملكة). https://bit.ly/2CEmwvN.
[23] تصريح لمسؤول سابق، مقابلات معمقة أجريت لغايات الدراسة.
[24] الأردن يستفيد من 10% فقط من الأمطار، قناة المملكة. https://bit.ly/3jKyK6T.
[25] تصريح لمسؤول سابق، مقابلات معمقة أجريت لغايات الدراسة.
[26] تصريح لمسؤول سابق، مقابلات معمقة أجريت لغايات الدراسة.

هذه التحديات التي يناقشها خبراء المياه، وقد نجدها في كلام الحكومات المتعاقبة لا تظهر بشكل جلي في وسائل الإعلام، ولا تبدو أزمات المياه المتلاحقة أولوية بارزة في تغطيات الصحافة، وهذا ما سعت دراسة «جفاف.. واقع الإعلام الأردني في تغطية قضايا المياه وتحدياته» إلى معاينته واستقصائه والبحث في أسبابه، ومحاولة الوصول لإجابات مقنعة لأسئلة مفصلية متعددة.

كيف يناقش ويقدم الإعلام قضية المياه؟ ما هي العناوين التي تحظى باهتمامه بهذه القضية المتعددة الجوانب؟ هل تحتل الأولوية شأنها شأن القضايا المحلية الأخرى؟ هل تقدم وسائل الإعلام قدراً كافياً من المعلومات عن قضايا المياه للجمهور، وهل تلعب دوراً في التوعية؟ وأبعد من ذلك هل توجد سياسات إعلامية داخل المؤسسات الصحفية بالتعامل مع قضايا المياه وتحدياتها ومشكلاتها؟.

وقبل ذلك، هل يوجد إعلاميون يعرفون بشكل وثيق قضايا قطاع المياه، وقادرون على نقلها والتعبير عنها في عملهم؟ وهل تتيح المؤسسات الإعلامية مساحات كافية لعرض مشكلات المياه وربطها بحياة الناس؟ أم أن قضية المياه تصبح حاضرة إذا وقعت «حادثة»، أو خلاف سياسي مرتبط بها؟.

اعتمدت الدراسة على أدوات متعددة لاستقراء مشهد المياه وعلاقته بوسائل الإعلام، ففي الفترة الممتدة من 23 شباط/ فبراير وحتى 23 حزيران/ يونيو 2020، تم تنفيذ (5) جلسات نقاشية وعصف ذهني شارك بها مسؤولون سابقون، وخبراء، وإعلاميون، وأنجزت (11) مقابلة معمقة للاستماع بالتفصيل لوجهات النظر في المقاربة التي تجمع قضايا المياه والإعلام، ووضعت (4) استطلاعات رأي غنية بالأسئلة الاستكشافية التي تقدم مؤشرات ودلالات تسهم في تشخيص المشكلة، وذهبت الدراسة خطوة أبعد برصد وتحليل محتوى وسائل الإعلام باللجوء إلى محرك البحث Google لتتبع كلمات مفتاحية أساسية مرتبطة بقضايا المياه وتحدياتها، ومن ثم التدقيق الكمي والنوعي، والعمل على تحليل النتائج التي أظهرها الرصد.

ما يمكن قوله هنا، إن هناك استدلالات واضحة أظهرتها الدراسة يمكن الاتفاق والبناء عليها، وهناك هوامش لقضايا أخرى قد يختلف على فهمها ومعالجتها، وعلى ضوء كل المناقشات والرصد والتحليل وقراءة الاستطلاعات المختلفة يمكن الحديث عن الاستدلالات التالية:

أولاً: الخطط الإعلامية

يكاد يتفق معظم الخبراء وحتى المسؤولين السابقين على أن بعض الخطط الإعلامية لدى بعض المؤسسات العاملة في القطاع المائي لا تتواءم بالشكل المطلوب مع المتغيرات المتسارعه في قطاع الإعلام سواء الإعلام المرئي أو الإعلام المكتوب أو حتى مع وسائل التواصل الإجتماعي.

مما ينعكس سلبًا على مستوى الوعي تجاه التحديات المائية والحلول المتاحة، بالإضافة إلى انحسار دور الإعلام في الأزمات الآنيه مثل السرقات والإعتداءات على خطوط المياه.

أما فيما يخص القطاع الزراعي، فالخطط الإعلامية التي تخاطب المزارعين من الناحية التوعوية حول التحديات المائية والتقنيات والحلول الموفرة للمياه ضمن استراتيجية المؤسسات والجهات العاملة في قطاع

المياه والزراعة حاضرة، ولكن الضعف يكمن في طريقة عرضها، وصعوبة الوصول للمستهدفين «المزارعين» وحتى وصول الإعلاميين أنفسهم للمعلومات.

وحسب نتائج المقابلات والجلسات النقاشية فإن كل مدراء المؤسسات الإعلامية التي قابلتهم الدراسة يجهلون وجود خطط إعلامية، ولا يشعرون أن هناك نهجاً منظماً بالتعامل مع وسائل الإعلام، ويقرون بأنه «لا يوجد نهج مستدام في الإعلام للتعامل مع قضايا المياه والطاقة رغم أهميتهما، وبذات الوقت لا توجد خطط إعلامية في هذا القطاع».

ورغم أن الخبراء والمسؤولين السابقين في قطاع المياه لا يلمسون أثراً واضحاً للخطط الإعلامية، فإن العاملين في قطاع المياه يؤكد 75% منهم وجود خطة إعلامية حين أجابوا على استمارة استطلاع الرأي إن كان لدى مؤسستهم خطة إعلام أو اتصال- ويقصد بها خطة محددة في إطار زمني وتتضمن أهدافا وأنشطة واضحة ومحددة-.

ولم يتمكن الباحثون من الوصول لخطط إعلام أو اتصال في قطاع المياه منفصلة عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، وإنما محور منها، ومن المهم الإشارة إلى أن 41.7% من العاملين في قطاع المياه يرون أن سياسات التعامل مع وسائل الإعلام تتغير بتبدل الوزراء والأمناء العامين والقيادات بدرجة كبيرة، ويوازيه بذات النسبة من يرونها تتبدل بدرجة متوسطة، ولم يجدها ثابتة ولا تتغير سوى 16.7% منهم.

خطط الإعلام والاتصال في قطاع المياه

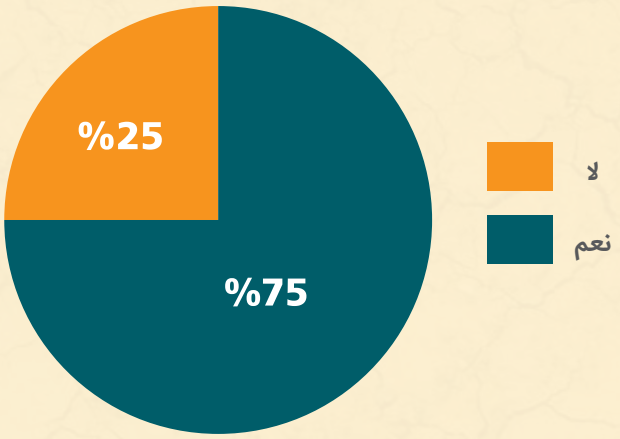

سياسات التعامل مع وسائل الإعلام

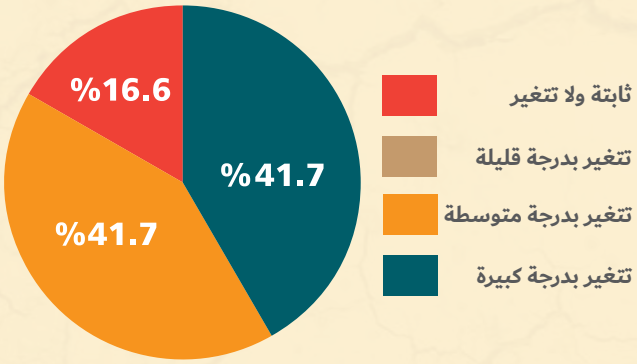

ثانياً: السياسات الإعلامية

كل الذين تحدثت معهم هذه الدراسة، وكل النقاشات مع الخبراء اتفقت على أن السياسات الإعلامية المرتبطة بقضايا المياه ليست موجودة وغائبة، وحضور قضية المياه في الإعلام مرتبط بالأزمات والأحداث أكثر منها رؤية ترى في التصدي لها بعداً تنموياً واقتصادياً واستثماريا لا غنى عنه.

حتى مدراء المؤسسات الإعلامية يدركون أن قضايا المياه مهملة رغم أهميتها لحياة الناس، ويتفقون أن المؤسسات الإعلامية لم تطّلع بمهمة وضع سياسة إعلامية في التعاطي مع تحديات المياه، وحين تحدث مشكلة يتم التعامل معها بطريقة «الفزعة»، ولهذا فإن تعزيز الاختصاص في قطاع المياه محدود، ومتابعة القصص المتعلق بها لا يشغل قيادات الإعلام، ولا يوعزون بالمتابعة الحثيثة لها، ولا يعملون على تطوير مصادر معلوماتهم أو قوائم الخبراء بهذا الاختصاص لديهم.

هذا الواقع جعل تغطيات الإعلام لقضايا المياه أكثرها خبرية -أي تأخذ النمط الإخباري-، وهو ما أكد عليه رصد المحتوى النوعي، فالأخبار بلغت ما نسبته 64.3% من مجموع التغطيات المرصودة، ولم تنشر على سياق التحقيقات الصحفية التي تطرح المشكلات، وتحاول البحث في أسبابها، أو طرح الحلول لها، ومن الطبيعي والواقع على هذا الحال أن لا يلعب مضمون ما تقدمه وسائل الإعلام دوراً ريادياً في التوعية المجتمعية سواء بالتحديات أو بالحلول المتاحة.

كما وجدت الدراسة أن التوعية هي الفجوة الأساسية، وتحتاج إلى عمل مضاعف، وقد يكون كلام الخبراء صادماً حين يقولون إن «الأردن من أكثر الدول شحا بمصادر المياه، لكن الإعلام لا يركز على عرض المشاكل وطرح أي حلول لها»، فيما يرى خبراء أنه قد يكون هناك زخم كمي للتغطيات، ولكن نوعياً تفتقر إلى التحليل، آراء الخبراء تؤكد أن الصحفيين غير مهتمين بموضوع المياه، ولا يهتمون بمعرفة الكثير عن تفاصيل مشكلاته، فباعتقادهم أن قضايا المياه حاضرة في الإعلام لكن دون عمق.

وينسحب ذات الأمر على القطاع الزراعي، حيث أن «المحتوى الإعلامي باللغة العربية المتعلق بالزراعة ينقسم إلى قسمين: إعلام إخباري وهو كثيف ولا يتضمن معلومات سوى (افتتح وأعلن)، أما القسم الثاني الإعلام التوعوي ومحتواه ضعيف يعتمد على اجتهاد الأفراد داخل بعض المؤسسات الإعلامية فقط».

من أكثر التعابير وضوحاً عن المشكلة أنه «لا يوجد سياسات إعلامية متعلقة بقضايا المياه، وهناك فهم لمشكلة المياه بسياقها العام، وبلغة أكثر وضوحاً قضايا المياه لا تحتل الأولوية عند وسائل الإعلام، فهي لا تدر دخلاً على وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية لديها شبه عزوف كامل عن نشر الأخبار المتعلقة بالمياه، إلا ما يخص الحوادث والأحداث، فهي تعتمد على نقل الأخبار دون صناعة محتوى خاص بها، كما أنها تفتقر لوجود صحفيين متخصصين، ويمكن الإيجاز في وصف المشكلة بالقول «الإعلام يبحث عن القضايا التي تعود بالنفع عليه، والمياه باعتقادهم ليست من القضايا التي تعود بالنفع»، فيما وجد الباحثون أنه لا توجد سياسات واضحة ومحددة للتعامل مع قطاع المياه في وسائل الإعلام، رغم وجود سياسات متعلقة بقطاعات أخرى مثل البرلمان والجندر وغيرها.

وتأكيداً لما سبق، يكشف استطلاع الرأي عن أن ما يقارب 70% من الإعلاميات والإعلاميين لا يتلقون توجيهاً دائماً بمتابعة قضايا المياه (أحياناً، نادراً، على الإطلاق) وبحدود 89% لا يطلب منهم المحرر ولا يوجههم باستكمال قصصهم وتقاريرهم، وهو ما يفسر ضعف المعالجة والتغطيات المهنية.

التوجيه لمتابعة قضايا قطاع المياه من قبل المؤسسات الإعلامية

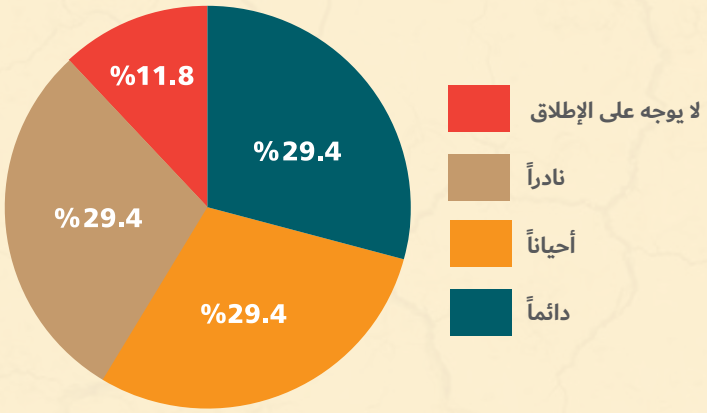

التوجيه لاستكمال المعلومات والمصادر في المادة الصحفية من قبل المؤسسات الإعلامية

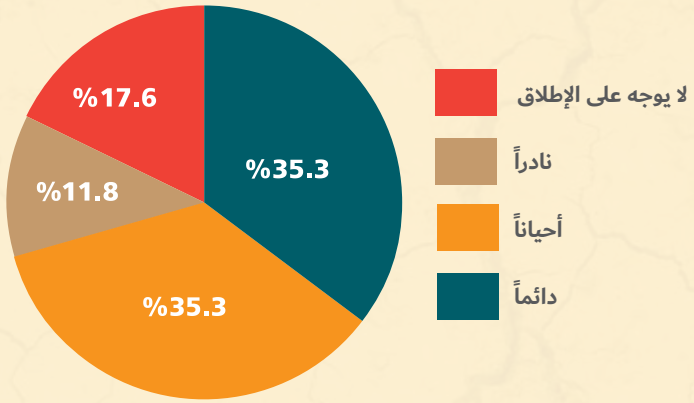

ثالثاً: تدفق المعلومات وموثوقيتها

لا يوجد اتفاق حاسم حول مدى توفر المعلومات عن قطاع المياه وتحدياته، ولكن هناك شبه اتفاق على أن الحكومة -الوزارات والمؤسسات العاملة في قطاع المياه- هي الجهات الأكثر إنتاجاً للمعلومات إن لم تكن بوجهة نظر بعض الخبراء الوحيدة في الأردن.

وفي التفاصيل جوانب كثيرة ملتبسة عن أهمية المعلومات لوسائل الإعلام حتى يتمكن من متابعة قضايا المياه، ومن الأسئلة الرئيسية التي شغلت الدراسة هل المعلومات التي بحوزة قطاع المياه تمرر بشكل منتظم لوسائل الإعلام؟ وهل الأمر يتجاوز الطابع الاحتفالي أو الإخباري؟ وما هي الآليات التي تستخدمها الجهات الحكومية لضمان تدفق المعلومات، وهل المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة محدّثة وتحتوي على المعلومات التي يحتاجها الإعلامي الذي يريد أن يكتب تقريراً أو ينجز تحقيقاً أبعد من خبر أو متابعة إخبارية، وهل تصدر الجهات الرسمية نشرات دورية تضم أحدث المعلومات المتعلقة بالتحديات المستجدة في قطاع المياه وبالحلول المتاحة؟ وإن كان ذلك يحدث، فهل تقدم المعلومات للإعلاميين بطريقة يستطيعون فهمها ليعكسوها في تقاريرهم، أم تقدم معلومات علمية عصية على الفهم، أو أرقاماً صماء دون تفسيرات تجعل من قصتهم الصحفية شيقة ويُقبل على قراءتها الجمهور؟.

المؤكد أن المعلومات هي المفتاح الرئيس لتعظيم الاهتمام بقضايا المياه، وأن الصحفيين يواجهون تحديات في الوصول لها، إما لضعف معارفهم في التعامل معها، أو لشحها وعدم انتظامها، أو لأن أكثرها في تقارير دولية

قد لا تصلهم في حينها، وإما مكتوبة بلغة غير العربية، في ظل ضعف معروف للإعلاميين الذين لا يتقنون لغات أخرى وخاصة الإنجليزية.

الصحفيون الذين يتابعون قضايا المياه وفي إجاباتهم على أسئلة استطلاع الرأي يعتقد غالبيتهم 70.6% أن المعلومات عن قطاع المياه متوفرة وكافية، لكن 91.7% منهم يرون أنها متوفرة بدرجة متوسطة، ولم يجد أحد منهم بأنها متوفرة بشكل كبير، وحتى الصحفيون عموماً (غير المتابعين لقضايا المياه) يتوقع 61.8% منهم أن المعلومات متوفرة، لكن لا يزيد من يراها متوفرة بدرجة كبيرة عن 8%, والأهم أن 79.4% يؤكدون أن المعلومات المتوفرة غير كافية.

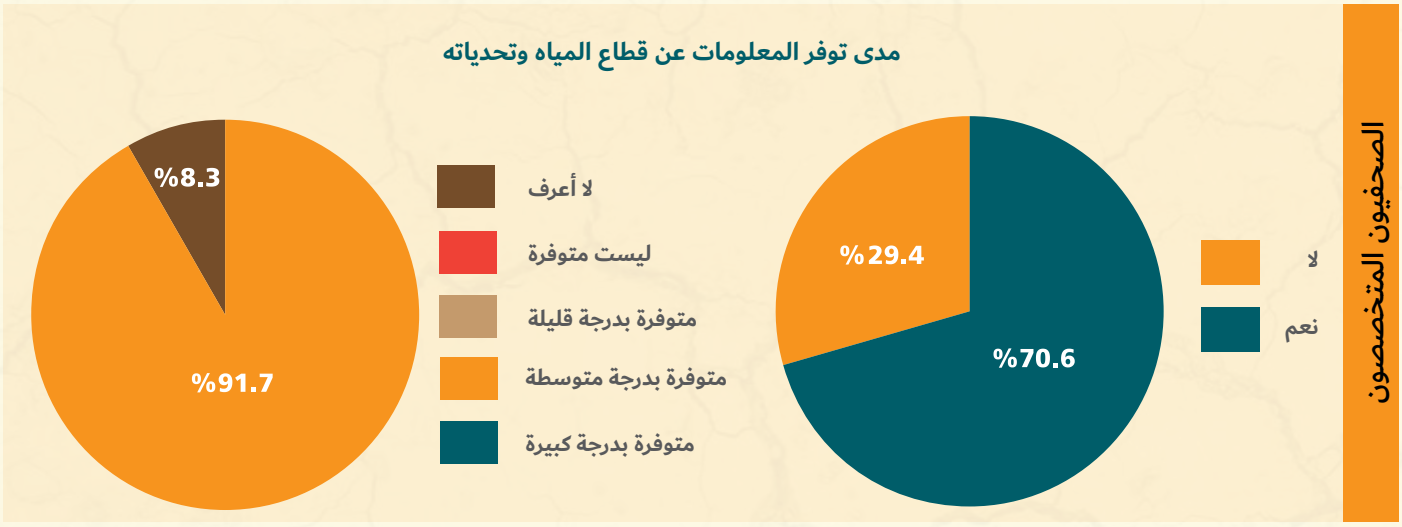

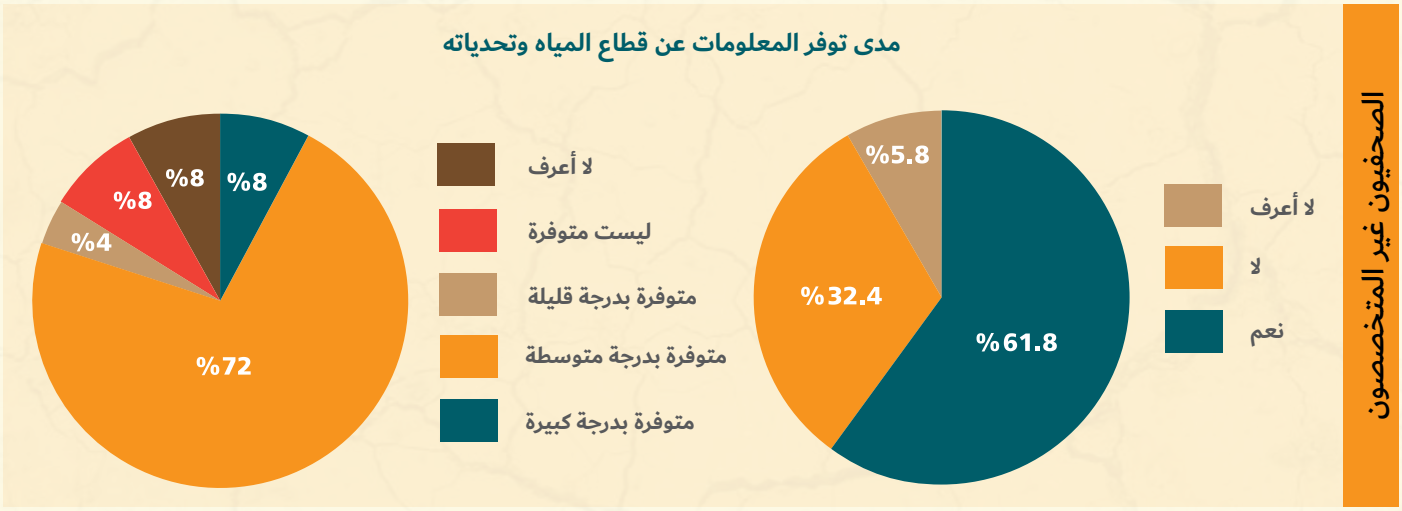

لجأ 23% من الإعلاميين المتخصصين بشكل دائم إلى القطاع الخاص للحصول على معلومات متعلقة بقطاع المياه، والغالبية 58.8% يلجؤون أحياناً للقطاع الخاص، وتراجعت نسبة من يلجأ من الإعلاميين بشكل عام إلى القطاع الخاص للحصول على المعلومات إلى 14.7% بشكل دائم، و50% أحياناً، ونادراً بلغت 35.3%.

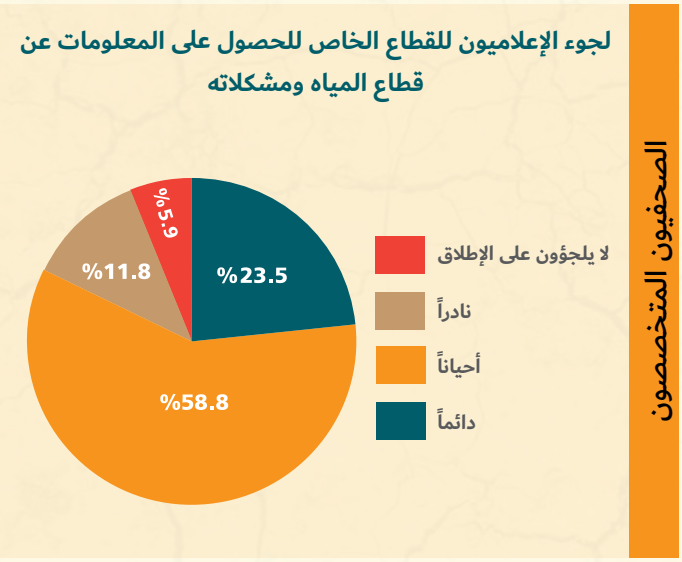

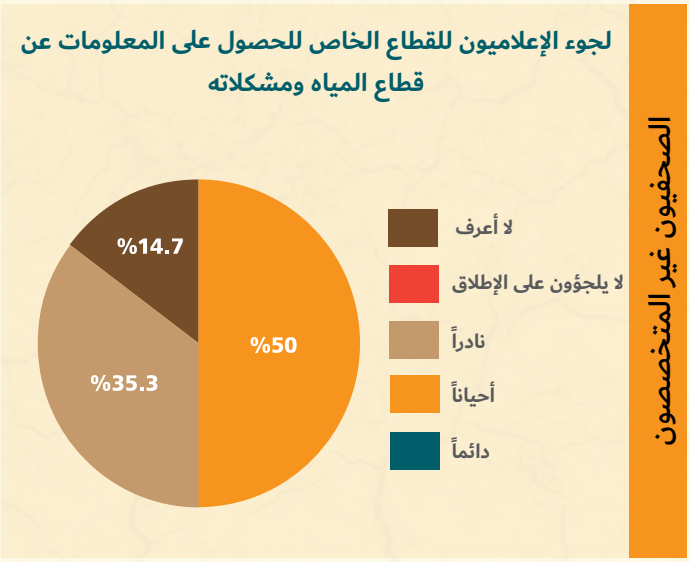

وأظهر الاستطلاع أن 17.6% فقط من الصحفيين المتخصصين يلجؤون بشكل دائم للقطاع الخاص للحصول على معلومات عن التقنيات الموفرة للمياه في القطاع الزراعي والمنزلي.

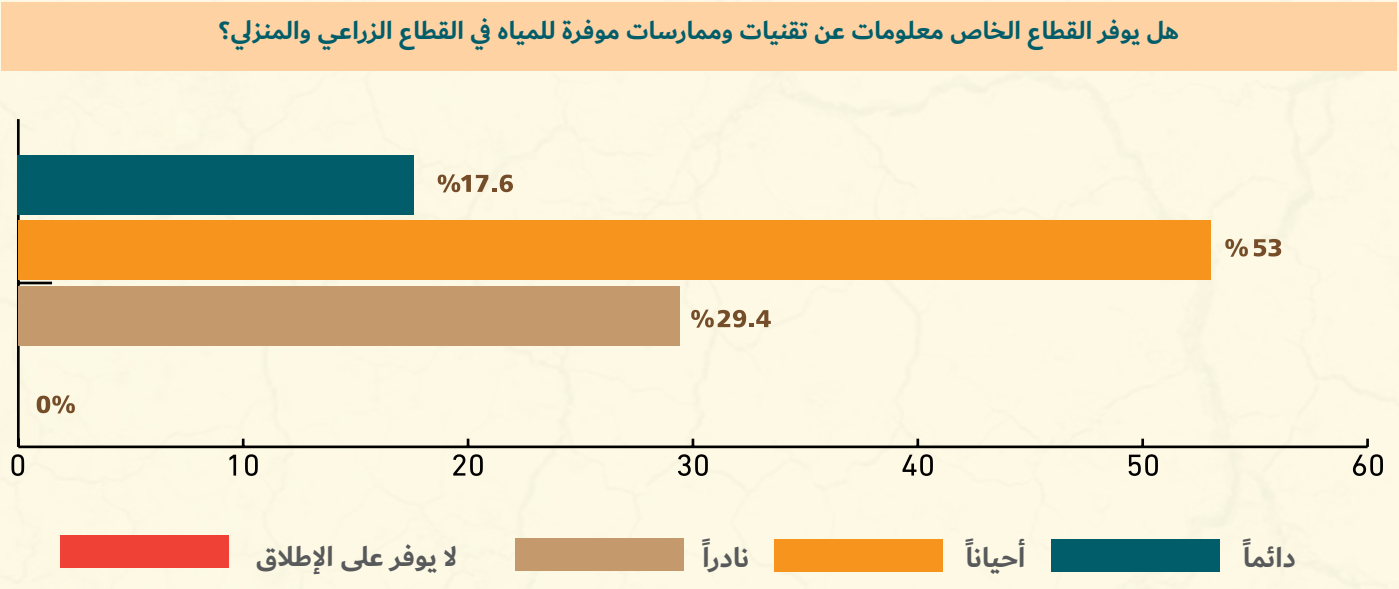

وفي الرصد الإعلامي الذي أنجزته هذه الدراسة، يتبين أن وسائل الإعلام تعتمد بشكل أساسي في معلوماتها على المصادر الرسمية، إذ بلغ مجموع المواد المرصودة نقلاً عن مصادر رسمية (488) مادة بنسبة بلغت 61.7%، وقد بدا واضحاً غياب القطاع الخاص عن مصادر المعلومات المستخدمة من قبل وسائل الإعلام إذ تكرر (15) مرة فقط بنسبة بلغت 1.9% وهو من أقل النسب.

ويعتقد الباحثون أن وسائل الإعلام تستسهل الوصول للمعلومات من الجهات الرسمية، ولا تبذل جهداً في استقاء المعلومات من مصادر أخرى، كما أن الجهات الرسمية تستأثر بالمعلومة، الأمر الذي أدى لهذا الارتفاع الملحوظ في استخدامها كمصادر لمعلومات وسائل الإعلام، ناهيك عن قيام وسائل إعلام متعددة بالاكتفاء بنشر تقارير وبيانات الجهات الرسمية المختصة بالقطاع.

وقد وجد الباحثون أيضاً أن استخدام تصريحات الوزراء حل ثالثاً بنسبة 19.5% من مجموع المصادر، ويؤشر تصدرهم المشهد على مركزية المعلومات وارتباطها بقيادات الوزارة.

قطاع المياه من القطاعات التي تتوفر فيه المعلومات بشكل كبير عبر الوزارة والمؤسسات التابعة لها، وهذه المعلومات موجودة في التقارير السنوية، والخطط الاستراتيجية، وتنشر بشكل دوري على موقع الوزارة، لكن الصحفيين/ات يجدون صعوبة بالحصول على المعلومات عن قطاع المياه في ظل ما يسمونه عدم وجود جهات اتصال وتواصل فـ «المعلومات كافية ومتوفرة فيما يخص قطاع المياه، وما يؤثر على جودتها عدم وجود خطط أو قنوات لإيصالها بالشكل الصحيح»، ووجدت الدراسة أن عددا من الخبراء يلومون الصحفي الذي لا يبحث عن المعلومة، فالإعلام الدولي يهتم بالمعلومات والتفاصيل أكثر من الإعلام المحلي.

ويرى بعض المسؤولين السابقين أن وزارة المياه تتعامل بشفافية وتقدم المعلومات للصحفيين بموضوعية والدور المطلوب من الإعلام أن يوصل المشكلات والتحديات للناس، وأن يقوم ببناء رأي عام حول بعض القضايا.

أما الرأي المغاير، مفاده أن المعلومات متوفرة عند الصحفيين والناس، والمشكلة في مهارات التواصل عند الصحفيين، بالإضافة إلى مشكلة أخرى وهي أن المعلومات والإحصائيات المتوفرة ليست موحدة ومتطابقة مما يخلق تشويشاً، كما أن «المعلومات ومصادرها متوفرة وليست سرية، ولكن إخراجها وتفسيرها هو غير الموجود».

وخلص الباحثون من خلال المقابلات التي أجريت إلى أنه وعلى الرغم من عدد المشاريع الكبيرة نسبياً التي تنفذ في قطاع المياه إلا أن الإعلام لا يبحث في أثرها وأهميتها ومدى نفعها للمجتمع ودورها في حل المشاكل المرتبطة بقطاع المياه والزراعة، وإنما يكتفي بتغطية الفعاليات وافتتاح المشاريع.

رابعاً: المهارات والمعارف المتخصصة للإعلاميين

القاسم المشترك الذي أظهرته الدراسة بوضوح هو الحاجة إلى تمكين الصحفيين والصحفيات حتى يصبحوا قادرين على متابعة قطاع المياه، ويتفق المسؤولون والخبراء، وكذلك يقر الإعلاميون أن معارفهم ومهاراتهم تحتاج إلى بناء وتطوير لفهم قضايا متخصصة تتعلق بقطاع استراتيجي يمس المجتمع بكل شرائحه.

طوال جلسات العصف الذهني، وفي المقابلات المعمقة، وعند تتبع التغطيات الصحفية من خلال الرصد كانت تظهر وتتكرر أسماء محدودة لإعلاميين وإعلاميات يتابعون قضايا المياه منذ سنوات طويلة، وهؤلاء معظمهم في الإعلام المكتوب، ولم يلاحظ ظهور أسماء جديدة تدخل إلى دائرة متابعة قضايا المياه، رغم أن الإعلام تطور، والإعلام الإلكتروني شق طريقه بقوة في الأردن، والإذاعات والتلفزيونات تزايدت ورسخت حضورها، وحتى منصات التواصل الاجتماعي باستثناء حملات محددة، فإن المحتوى فقير فيما يتعلق بتحديات المياه وحلولها، وما يكتب أحياناً هنا وهناك ليس أكثر من شكاوى تتعلق بانقطاع المياه.

من الملاحظات التي كشفتها الدراسة أن أسباب عدم الاهتمام بتطوير قدرات الإعلاميين المتخصصين في

قضايا المياه ليست معروفة، حيث لم يستطع الباحثون في الدراسة من التوصل للجهات التي بذلت جهداً ممنهجاً في بناء القدرات لوسائل الإعلام في قطاع المياه خلال السنوات السابقة.

ترى بعض الآراء أن وزارة المياه والرّي هي الجهة الوحيدة التي دربت صحفيون متخصصون، ولكن هذا الكلام لم يجد ترجمة فعلية على أرض الواقع، فالصحفيون لا يتذكرون متى كان آخر تدريب تلقوه، ولديهم ملاحظات كثيرة على ورشات التدريب وهي أقرب ما تكون للمحاضرات والندوات ولم تترك أثراً ملموساً في ممارستهم لعملهم، ولا يتردد الصحفيون المتخصصون بقضايا المياه في الحديث عن الحاجة لمعارف جديدة ودائمة، فالصحفي بحاجة لمعرفة كيف يغطي هذا القطاع وكيف يجد الحلول، فهو بحاجة لمدرب أو جهة تدريبية لتعطيه الخبرة، وتساعده على بناء مهاراته لتوظيف المعلومات في الكتابة وإيصالها للقارئ».

إذن الأمر مرتبط أيضاً بنوعية التدريب وجودته، وكيفية بناء برامج التدريب، ومعرفة المؤسسة المنفذة لواقع الإعلام واحتياجاته، ودراستها للجمهور وآليات الوصول إليه، فالصحفيون تلقوا تدريبات من مؤسسات مجتمع مدني فقط، وكانت هذه التدريبات للإعلاميين والأكاديميين، وهناك دورات تركز على المعارف وأخرى على المهارات، ولم يكونوا يتلقون دورة متكاملة تجمع بين المعارف والمهارات، كما أن هذه التدريبات لم تراعِ عمر التخصص للصحفي بالإضافة إلى غياب أدوات لتقييم المحتوى الصحفي الناتج عن هذه الدورات.

خارج عمّان تصبح المشكلة أكثر تعقيداً، فالصحفيون في العموم غير متخصصين ويغطون كل القطاعات لوسائل الإعلام، والمياه ومشاكلها واحدة من القضايا الخدمية التي يجدونها على أجندة عملهم أحياناً، وعلى الرغم من أهمية موضوع المياه، إلا أنه لا يوجد من يتابعها بشكل دائم.

من جهة أخرى يرى صحفيو المحافظات أن الحكومة ومؤسساتهم أيضاً أخفقت في التدريب ولم تستغل الأزمات لتدريبهم، وأن التدريبات إذا حدثت تتم بطريقة معقدة يصعب فهمها، ومحتوى التدريب لا يتناسب مع احتياجات الإعلامي.

بالإضافة إلى ذلك، ندرة الصحفيين المتخصصين في مواضيع المياه والبيئة والزراعة؛ وغياب جيل جديد متخصص، كما أن الصحفيين يفتقرون للمعرفة بالمصطلحات العلمية التي يجب أن تستخدم، ويعتقد نشطاء منصات التواصل الاجتماعي أن من الضروري تشجيع تواجد الصحفيين على مواقع التواصل الاجتماعي، لأن النشطاء لا يُلمون ولا يعرفون بقضايا المياه.

ويجمع المشاركون في الجلسات النقاشية، ومن ثم تمت مقابلاتهم على أن الصحفي يجب أن يكون مبتكراً ولديه القدرة على طرح الموضوع بطريقة جذابة، وأن يستخدم الصحافة الاستقصائية بعيدا عن الأسلوب السردي. وتؤكد الدراسة أن المطلوب إعلام محترف يوصل رسالته حتى يتابعه الناس ويثقوا بصدقيته، فـ «العمق الذين يتناول فيه الصحفيون قضايا المياه غير كافٍ ولا يفي بالغرض العلمي».

أما فيما يتعلق بالإعلام الاستقصائي العلمي المتخصص بالقطاع الزراعي، فكثير من المواد الصحفية قد تتضمن أخطاء بسبب قلة المعارف لدى الصحفيين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وصول المعلومات بالشكل الصحيح حسب ما أكد المشاركون، والذين يرون أنه من الأفضل تدريب المهندسين المختصين (زراعة، مياه) لبناء قدراتهم ومهاراتهم في الكتابة الصحفية، فهم يملكون المعلومات العلمية والفنية، ولكنهم لا يتقنون الكتابة الصحفية.

لا تتناقض مؤشرات استطلاعات الرأي مع إجابات وقراءات الخبراء لأزمة المعارف والمهارات في الوسط الإعلامي، فالصحفيون المتخصصون أصلا في هذا القطاع 58.8% منهم لم يتلقوا تدريباً متخصصاً، وتزداد النسبة ممن لم يتلقوا تدريبات متخصصة بين عموم الصحفيين والصحفيات لتصل إلى 94.1%، وهذا يُظهر الإحتياجات الملحّة لتعزيز المعارف والمهارات حتى يتطور الاهتمام بقضايا المياه.

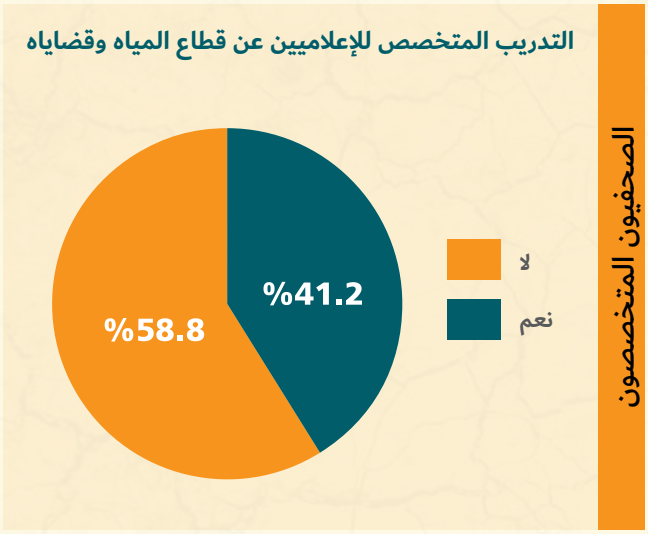

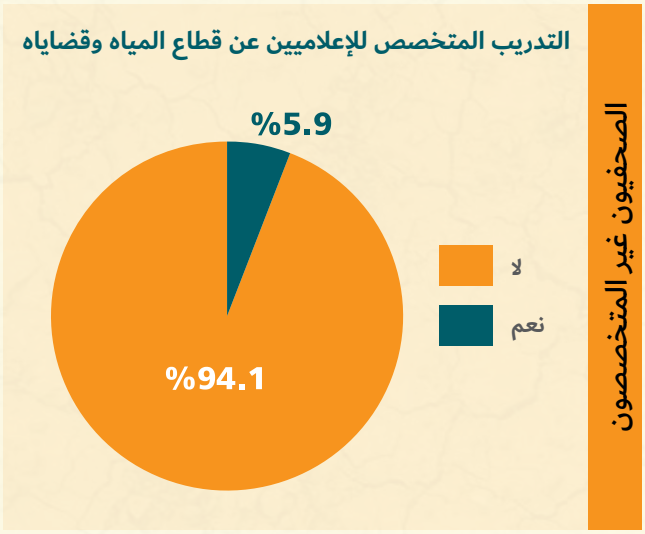

الاهتمام بالتدريب للإعلاميين لم يحظَ بالاهتمام والمتابعة، ولهذا فإن 82.4% من الصحفيين المتخصصين يؤكدون أنهم لم يتلقوا تدريبات من الجهات المتخصصة بقطاع المياه، وتتعاظم هذه المشكلة بشكل أكبر حين تصل الصحفيين بصفة عامة، وحين يسألون إن كانوا قد تلقوا أي تدريب من الجهات التي تتابع قضايا المياه فيؤكدون 97.1% أنهم لم يحصلوا على هذا التدريب ولم يعرض عليهم أبداً.

رفع قدرات ومعارف الصحفيين في قطاع المياه جزء من الأزمة العامة للاحتراف المهني في وسائل الإعلام، والتدريب المتخصص لم يحقق أهدافه بالشكل الصحيح، فالمطلوب ربط التدريب (المهارات والمعارف) بعمل تطبيقي تحت إشراف متخصصين لإنتاج محتوى يعكس ما تعلمه المتدربون، وبعكس ذلك فإن التدريب يصبح أرقاماً غير منتجة وهدر للموارد.

وحتى يتحقق هذا الأمر فإن الرقابة لتحقيق الأثر يجب أن تقترن بتحديد الاحتياجات، وبناء منهاج تدريب بالاستناد إلى ذلك، واختيار مدربين قادرين ليس على تقديم المعرفة فقط، بل بناء القدرات الحرفية التي تمكن الصحفي من توظيف كل أشكال الفنون الصحفية، وحتى يحدث ذلك فمن الضروري التفكير بعمل تدريب مدربين.

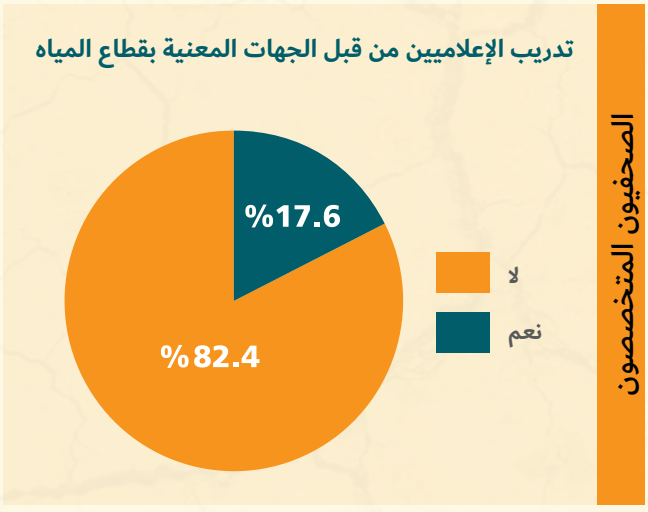

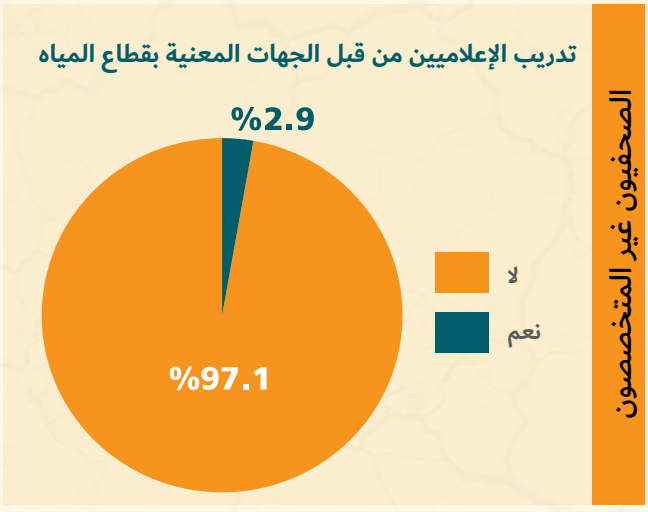

خامساً: الإعلام والاتصال في مؤسسات قطاع المياه

يكاد يجمع كل المسؤولين السابقين في وزارة المياه والرّي وكذلك الخبراء أن وزارة المياه والرّي ومؤسسات المياه التي تعمل تحت سلطتها بشكل مستقل تتمتع بمصداقية عالية، ولا يتردد بعض المسؤولين السابقين بوصفها «من أكثر الوزارات مصداقية»، ويرى هؤلاء الذين استمعت لهم الدراسة أن المعلومات التي تصدر عن الوزارة ومؤسسات قطاع المياه كافية، ويؤكدون أن الوزارة هي مصدر المعلومات الأساسي.

قد يضع بعضهم ملاحظة على أن عدم وجود استراتيجيات إعلامية يحد من إيصال المعلومات، بينما يرى آخرون أن السياسات الإعلامية المتبعة والانفتاح يتأثر بالوزير أو الأمين العام أو قيادات الوزارة ويؤمن بعض الخبراء أن وزارة المياه هي المصدر الأساسي للمعلومات فهو نتاج عملها، ويرون أن تقارير الوزارة وموقعها الإلكتروني والناطق الإعلامي بها أهم مصادر المعلومات، مؤكدين "أن الوزارة لديها بنية إعلامية واضحة ورسائلها للتوعية جيدة"، و"المعلومات متوفرة وكافية لدى الوزارة والمؤسسات التمويلية لكن الإعلام لا يبحث عنها".

إذا كان هذا حال مؤسسات قطاع المياه، فلماذا لا تكون قضايا المياه حاضرة ولها الأولوية بوسائل الإعلام؟، ولماذا لا يوجد وعي جمعي أن الأردن فقير مائيا، وينعكس ذلك على سلوك الناس وممارستهم؟

الصحفيون الذين قابلتهم الدراسة يصرون على أن المعلومات المتوفرة غير كافية، فهل هذا كلام دقيق أم أنهم يتنصلون من الأزمة بإلقاء المسؤولية على جهات القطاع العام، في حين لا يبذلون جهداً في البحث عنها، ولا يعملون بجد لتطوير معارفهم ومهاراتهم ليكونوا قادرين على الكتابة بشكل أكثر احترافاً في قضايا المياه، ويستطيعون أن يسلطوا الضوء على التحديات المتعددة التي يواجهها، ويتحولوا إلى قناة أساسية لتحقيق التوعية المستدامة، وبالتالي ينجزوا التغيير المطلوب لتحسين واقع المياه في بلادنا.

والحقيقة التي توصلت لها الدراسة أيضاً أن معارف الصحفيين ومهاراتهم في القضايا المتخصصة في المياه محدودة، ولا تشكل رافعة لتحسين تغطية قطاع المياه، وهذا يعني أن إلقاء اللوم على جهات قطاع المياه لا يتسم بالموضوعية والدقة حتى وإن كانت هناك نقاط ضعف في بنية إدارات الإعلام في قطاع المياه.

استطلاع الرأي للعاملين في قطاع المياه يظهر مؤشرات تستحق التوقف عندها، فـ 41.7% من العاملين والعاملات يتعاملون بشكل دائم مع وسائل الإعلام، و33.1% غالباً، 25% منهم أحياناً، ويعبر 66.7% من الذين شاركوا في الاستطلاع عن رضاهم بدرجة متوسطة من أداء وسائل الإعلام بتغطيتها لقضايا المياه، في حين يصف 33.3% بدرجة قليلة، ويرى 58.3% منهم أن وسائل الإعلام تعطي أولوية لقضايا المياه بدرجة متوسطة، و33.3% يعطونها أولوية بدرجة كبيرة، و8.3% بدرجة قليلة.

التواصل مع الجهات الإعلامية بشكل منتظم

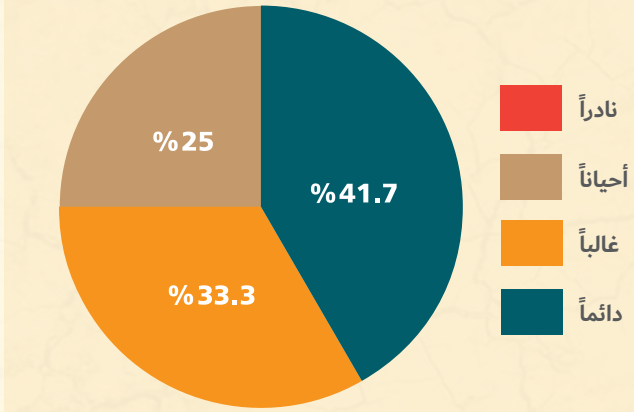

الرضا من أداء وسائل الإعلام بتغطيتها لقضايا المياه

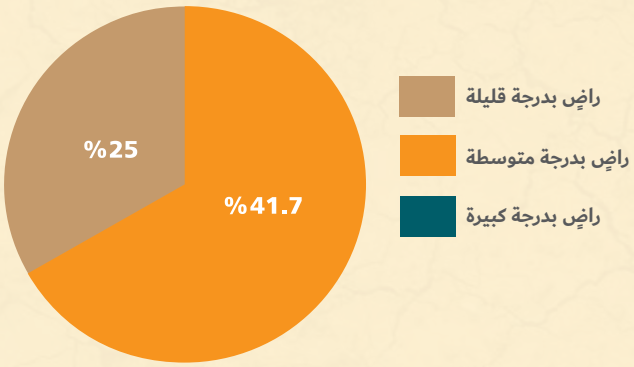

هل تعطي وسائل الإعلام أولية لقضايا المياه؟

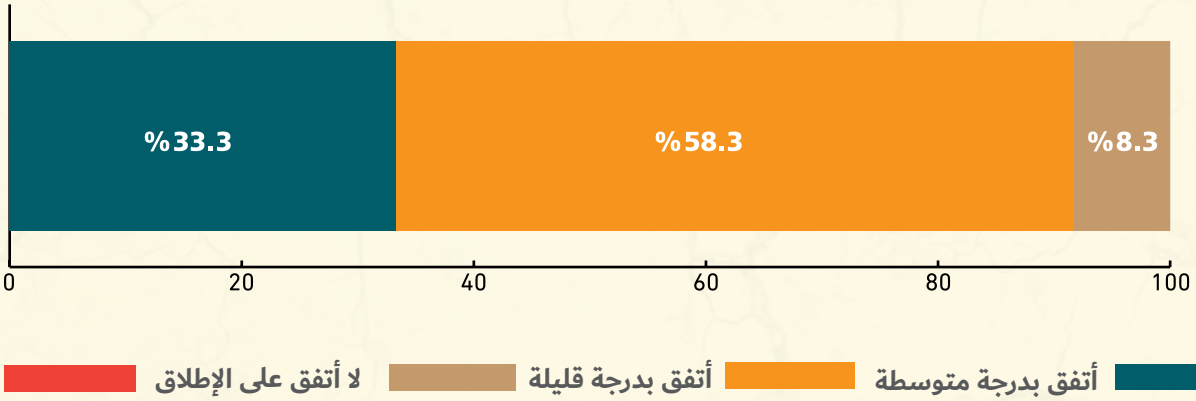

أهم التحديات التي تواجه وسائل الإعلام في تغطية قطاع المياه برأي العاملين والتي بلغت نسبتهم 33.3% نقص المعلومات المتوفرة، و25% محدودية التدريب المتخصص للإعلاميين، في حين أن 16.6% أرجعوا هذه التحديات إلى ضعف التواصل من قبل بعض المؤسسات العاملة في القطاع المائي.

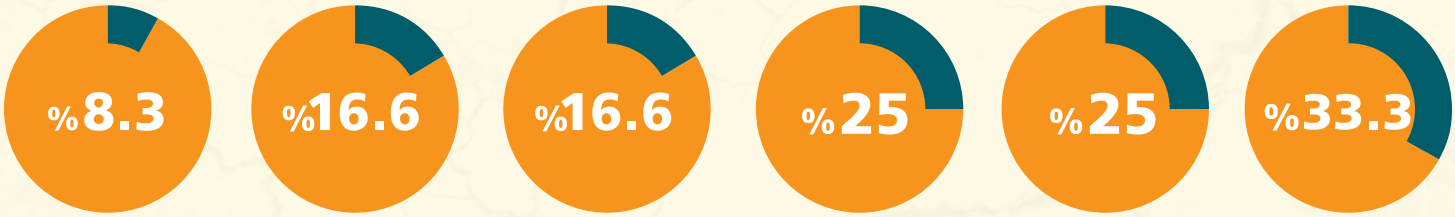

66.6% من العاملين بالوزارة ومؤسسات المياه يعتبرون أن وسائل الإعلام تتعامل بشكل موضوعي ومهني عند تناولها لقضايا المياه، 16.7% وجدوا أنها تتعامل بشكل مهني بدرجة كبيرة، وذات النسبة اعتبروها تتعامل بشكل موضوعي ومهني بدرجة قليلة.

الأهم في الاستطلاع أن 91.7% يعتقدون أن مندوبي وسائل الإعلام يحتاجون إلى تطوير مهاراتهم وخبراتهم العلمية عند التعاطي مع ملف المياه.

الموضوعية والمهنية في تناول الإعلام للمواضيع المتعلقة بالمياه

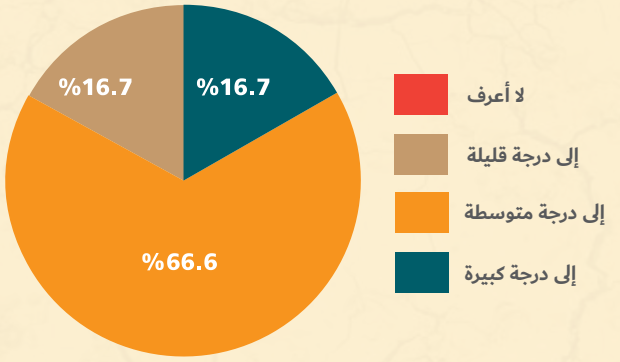

مدى حاجة الإعلاميين للمهارات العلمية للتعامل مع قضايا المياه

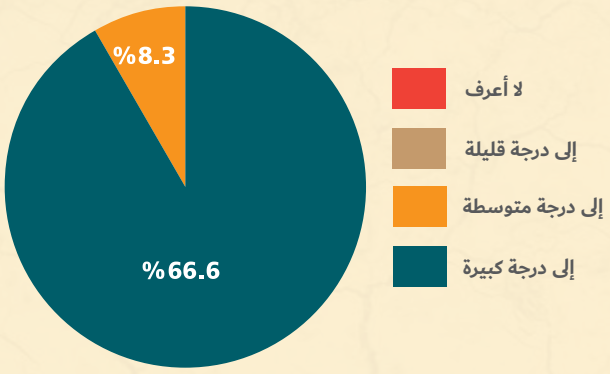

سادساً: القطاع الخاص وإعلام المياه

رغم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص في التعامل مع تحديات المياه سواء في تنفيذ المشاريع، أو بإدخال التقنيات الحديثة لوقف هدر المياه، فإنه غائب عن المشهد الإعلامي، فالحكومة والمؤسسات العاملة في القطاع المائي لا تراه شريكاً يمكن أن يلعب دوراً في تحسين الواقع المائي في الأردن، إن حضور القطاع الخاص عند وسائل الإعلام شبه غائب أيضاً، ومحدود جداً، ولا يتعامل الصحفيون بشكل وثيق مع الشركات التي تتعامل مع قطاع المياه، وتدخل تقنيات متطورة تسهم في تقديم الحلول، ونادراً ما يلجأ الإعلاميون للاستماع إلى صوتهم، أو إبراز آرائهم فيما يخص مشكلات المياه، أو عرض لما يفعلونه ويقومون به.

إذن، القطاع الخاص الذي يتوسع دوره في قطاع المياه لا يحظى بما يوازي ذلك في المشهد الإعلامي، فالاستدلال به ضعيف، والعودة له كمصدر موثوق للمعلومات عن مشكلات المياه قليلاً ما يحدث، ويختصر مسؤولون سابقون دور القطاع الخاص بالمشاركة في تنفيذ الحملات الإعلامية أو مرتبطة بالجانب التقني التنفيذي للمشاريع.

استطلاع الرأي سعى لاستكشاف حدود دور القطاع الخاص وتحديداً مع وسائل الإعلام، فسأل بشكل مباشر إن كان الإعلاميون يلجؤون للقطاع الخاص للحصول على معلومات متعلقة بمشكلات المياه في الأردن، أكثر من 58% من الصحفيين المتخصصين أكدوا أنهم يلجؤون للقطاع الخاص أحياناً، و23.5% منهم يلجؤون دائماً، و11.8% يلجؤون نادراً.

المصحفيون المتخصصون

لجوء الإعلاميون للقطاع الخاص للحصول على المعلومات عن قطاع المياه ومشكلاته

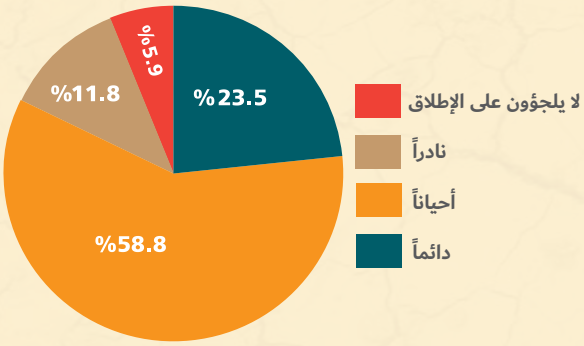

وركز السؤال الثاني على مدى توفير القطاع الخاص المشتغل بتقنيات توفير المياه في القطاع الزراعي والمنزلي المعلومات للصحافة، ووجد أغلبية الصحفيين 53% أن هذا يحدث بدرجة متوسطة، و29.4% أكدوا أن هذا يتم بدرجة قليلة، و17.6% وصفوا أنهم يقومون بذلك بدرجة كبيرة.

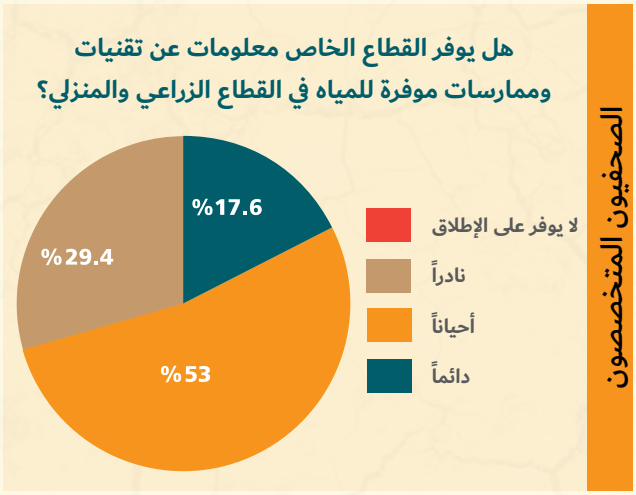

وعندما سئل الصحفيين عموما (غير المتخصصين) ذات الأسئلة عن دور القطاع الخاص فلا أحد منهم يرى أنه يوفر معلومات بشكل دائم، 47.1% يعتقدون أن ذلك يحدث أحياناً، 35.3% يرونه نادراً.

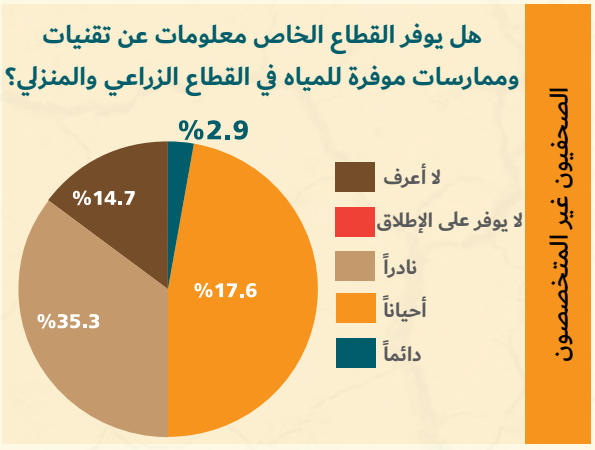

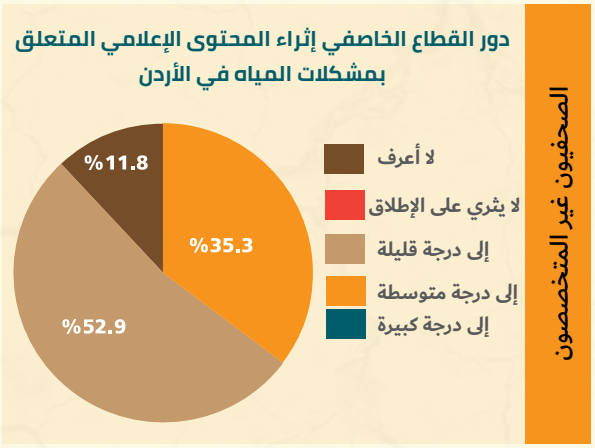

وعن دور القطاع الخاص في إثراء المحتوى الإعلامي المتعلق بمشكلات المياه في الأردن تماثلت نفس النسب مع السؤال الذي سبقه والمتعلق بتوفير المعلومات، و53% يجدونه يسهم بدرجة متوسطة، 29.4% بدرجة قليلة، و17.6% بدرجة كبيرة.

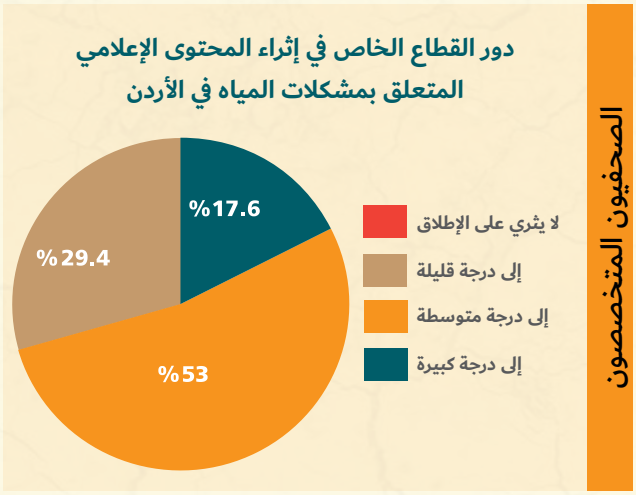

ويتكرر الأمر عن السؤال عن إثراء المحتوى الإعلامي، فلا أحد يرى له دوراً كبيراً، و52.9% يجدون دوره قليلاً، 35.3% متوسطة. والأكثر أهمية أن الصحفيين عموماً وبنسبة 14.7% لا يلجؤون بتاتاً للقطاع الخاص في أي معلومات متعلقة بقضايا المياه، و50% منهم يلجؤون له أحياناً، و35.3% يلجؤون له نادراً.

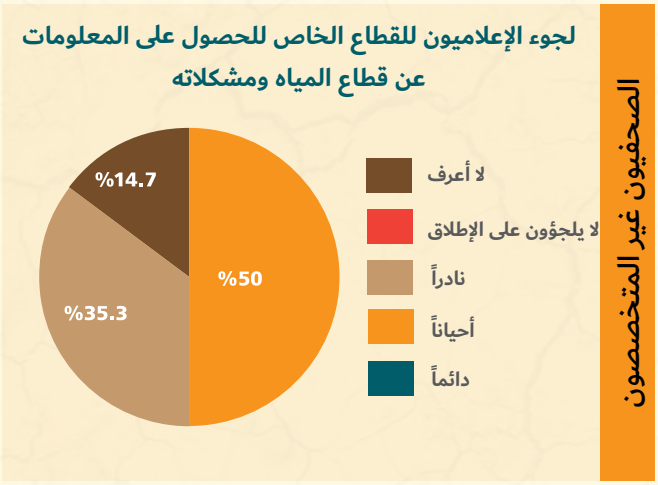

سابعاً: مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا المياه

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر حضوراً واستخداماً في حياة الناس، وهي الوسيلة المفضلة للتواصل والتعبير عن المواقف، وكذلك لتبادل المعلومات، فالإحصاءات العالمية تشير إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بلغ حوالي 8 ملايين مستخدم، 96% منهم من جيل الشباب الذين يستخدمونه بشكل يومي[27]، في حين أن مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في الأردن بلغ مع نهاية العام الماضي 2019 حوالي 5.8 مليون مستخدم[28].

لا تأخذ منصات التواصل الاجتماعي حيزاً واسعاً في تسليط الضوء على تحديات وقضايا المياه، وأكثر ما يمكن أن نجده شكاوى الناس عن انقطاع المياه، أو خط مياه مكسور، أو حديث عن سرقات المياه، لكن من الصعب أن تعثر على محتوى غزير يمكن أن يسهم في التوعية المجتمعية، وليس سهلاً أن ترى حملات تناقش ترشيد استهلاك المياه، أو تتحدث عن طرق تقنين الاستهلاك الزراعي أو المنزلي.

كيف يمكن تفسير هذا الغياب أو ضعف حضور قضايا المياه على منصات التواصل الاجتماعي؟ هل الأمر مرتبط بوزارة المياه والرّي والمؤسسات التابعة لها؟ والسؤال بشكل آخر، هل لدى وزارة المياه والرّي والمؤسسات التابعة لها منصات فاعلة على الفيسبوك، تويتر، يوتيوب، انستغرام؟ هل لديها رسالة خاصة موجهة لمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، وهل في فريقها خبراء متخصصين للقيام بذلك؟ وهل في خططها للتوعية والاتصال ما يستهدف هذه المنصات وجمهورها؟ الجانب الآخر من المشهد، هل وسائل الإعلام المحترفة تبرز قضايا المياه التي تغطيها وتتابعها على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لها، والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها أن محتوى قضايا المياه في الصحافة ضعيف بالأساس، والنتيجة الطبيعية أن ينعكس هذا الضعف والمحدودية على المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، كما أن الصحفيين المتخصصين بقضايا المياه والذين يكتبون عنها بانتظام عددهم محدود، ولهذا فإن تعميم ما يكتبونه على صفحاتهم الشخصية لن يؤثر في إغناء المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، ولن يستقطب الاهتمام والنقاش.

لكن الأمر ليس منوطاً بالصحفيين المحترفين، فهناك المؤثرون الذين يستقطبون اهتمام الملايين، والذي يمكن توظيف حضورهم القوي لتحفيزهم على الاهتمام بقضايا المياه وطرحها لخلق رأي عام داعم لها.

أما الخبراء في قطاع الزراعة فيعتقدون أنه من الضروري العمل على تنويع الأدوات الإعلامية والعمل على استثمار منصات التواصل الاجتماعي في التوعية وإيصال المعلومات عن طريق الفيديوهات القصيرة، والإنفوجراف، والعمل لتصوير مقابلات مع خبراء ومختصين لصناعة محتوى إعلامي تفاعلي يوصل المعلومات التوعوية

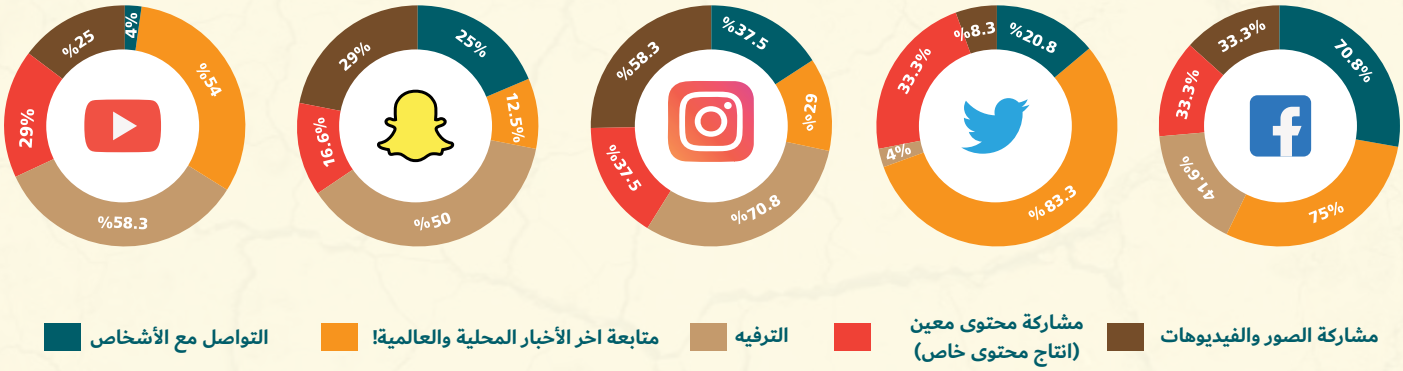

[27] الأردن الأول عالميًا في استخدام منصات التواصل الاجتماعي، جريدة الدستور. https://bit.ly/2P4X2tT
[28] 5.8 مليون مستخدم "فيسبوك" في الأردن، جريدة الغد. https://bit.ly/2OYtC0H

للمزارعين بسلاسة، وفي هذا السياق لم تتوفر معلومات للدراسة عن الجهود التي بُذلت، ولم يكن يسيراً تتبع إن كان هناك حملات منظمة وممنهجة قد استخدمت منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على تحديات المياه.

استطلاع الرأي الذي وجّه لعينة من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي يؤكد ما أورد سابقاً حيث جاءت معظم إجابات المستطلعة آراؤهم أن الغاية من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي هو متابعة آخر الأخبار المحلية والعالمية وخصوصاً عند استخدامهم لموقعي فيسبوك وتويتر بنسبة تتراوح 75% في حين أن هناك ما يقارب 33% من الإجابات كانت لغاية مشاركة محتوى معين (إنتاج محتوى خاص) في كل من مواقع فيسبوك وتويتر وانستغرام.

ويؤكد معظم المشاركين في الاستطلاع أن إنتاجهم لمحتوى خاص على مواقع التواصل الاجتماعي هو لغاية استخدامه في التعبير عن آرائهم الشخصية وبنسبة 66.6% ويليه الدفاع عن قضايا مجتمعية بنسبة 62.5%.

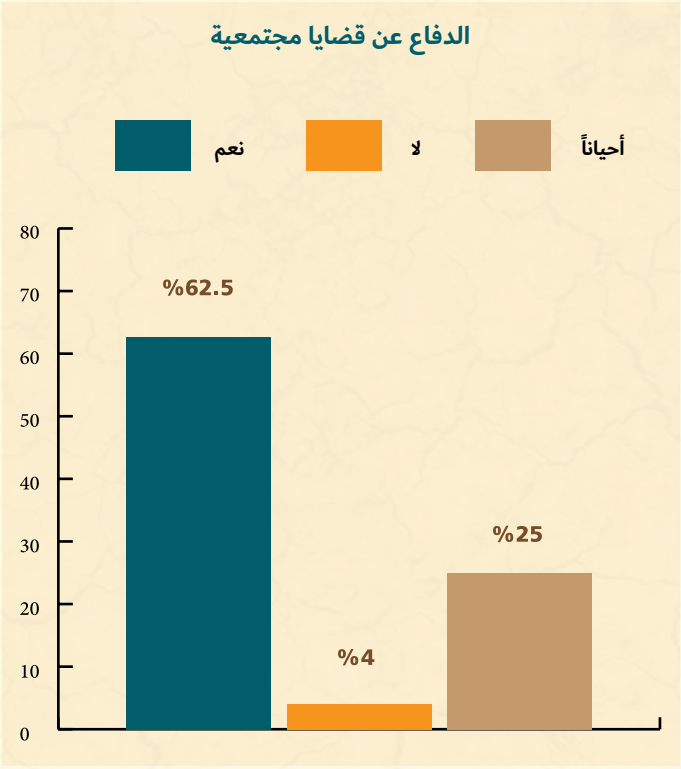

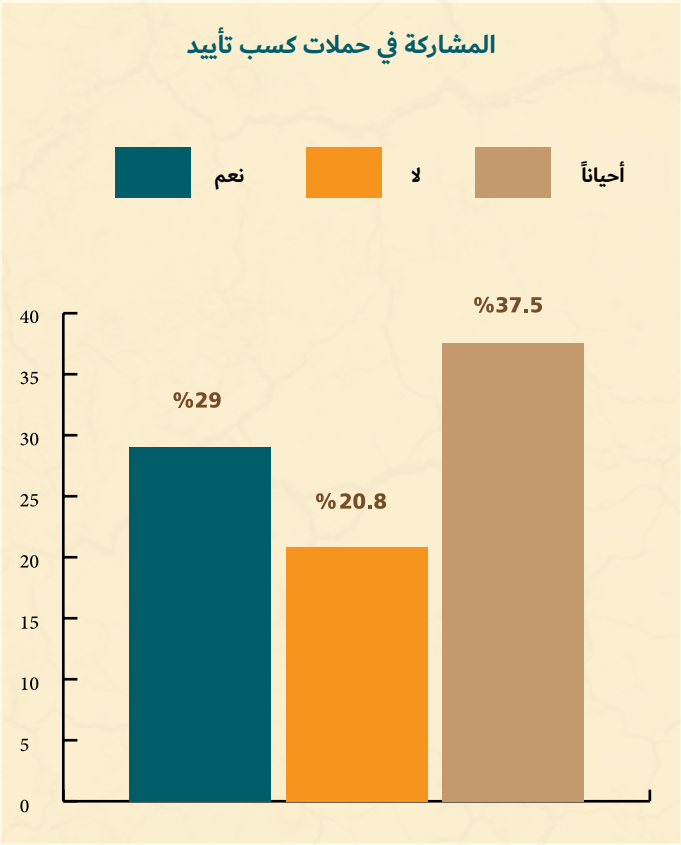

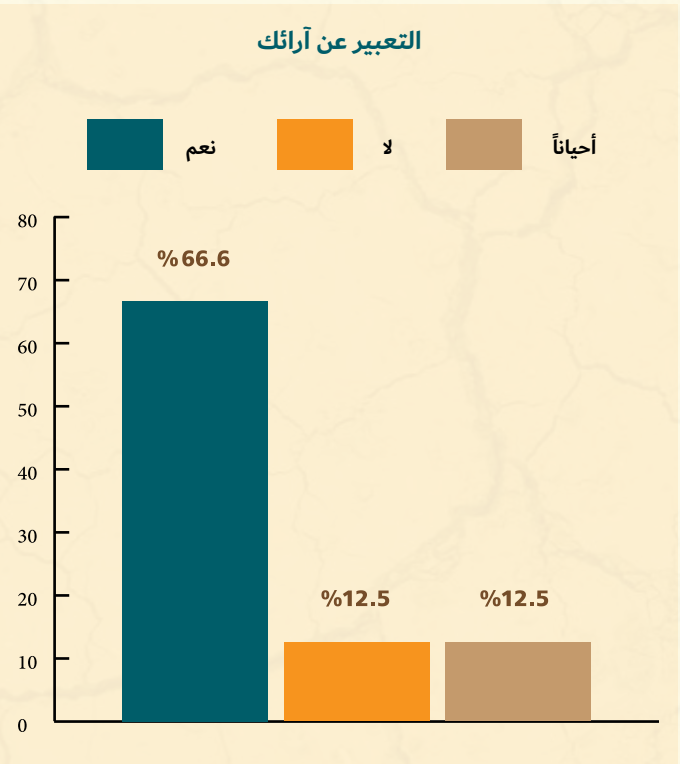

ومن هنا تؤكد الدراسة على أهمية توظيف منصات التواصل الاجتماعي لطرح قضايا المياه، فمن الضروري تدريب موظفي المؤسسات العاملة في القطاع المائي على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات التوعية والحقائق، وتوثيق قصص النجاح والإنجازات في ملف المياه.

وقد أظهرت المقابلات التي أجريت أن المطلوب ليصبح نشطاء منصات التواصل الاجتماعي داعمين للترويج لقضايا المياه تنظيم حملات مبتكرة، وفعاليات منظمّة، على أن يكونوا مؤمنين بهذه القضية، بالإضافة إلى حاجتهم إلى تواصل منتظم ومحتوى إعلامي جذّاب، ومثالاً لذلك من الممكن تنظيم «هاكاثون»[29] لأجل الابتكارات الاجتماعية فيما يتعلق بطرق ترشيد استهلاك المياه سواء في قطاع المنازل والمجتمعات المحلية أو في القطاع الزراعي.

وبذلك يقر النشطاء أنهم بحاجة ليعرفوا أكثر عن قضايا المياه، بالإضافة إلى تعلم صياغة المواضيع بلغة أسهل وطريقة أوضح للجمهور، وكذلك تطوير المعارف والمهارات للناشطين؛ لجذبهم للاهتمام بقضايا المياه، ففي استطلاع الرأي يظهر واضحاً أن معظم المستطلعة آراؤهم لم يسبق لهم المشاركة في مشروع متعلق بالمياه بنسبة 62.5% وأنهم في حال أرادوا الكتابة عن موضوع متعلق بقضايا المياه فإن أكثر المصادر التي يلجؤون إليها للحصول على المعلومات هي الدراسات والأبحاث الأجنبية وخصوصاً الصادرة عن المنظمات العالمية والقليل منهم ذكر المصادر الرسمية كمصدر أساسي للمعلومات.

المشاركة سابقاً في مشاريع متعلقة بالمياه

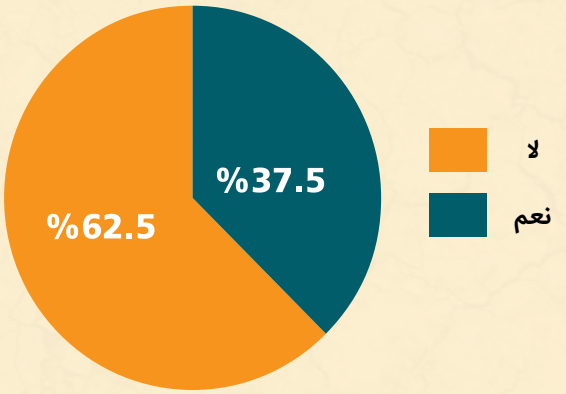

يحمّل بعض النشطاء على منصات التواصل الاجتماعي بعض المؤسسات المعنية بقطاع المياه مسؤولية الغياب عن منصات التواصل الاجتماعي ويصفها بأنها مقصرة وأن المحتوى الذي تطرح به قضايا المياه لا يصلح في معظم الأحيان لمنصات التواصل الاجتماعي، فيما يدعو آخرون لتشجيع الإعلاميين لتفعيل حضورهم على منصات التواصل الاجتماعي، لأن النشطاء قد لا تكون لديهم المعارف اللازمة للكتابة عن قضايا المياه، مطالبين بخلق حملات وطنية يلتف حولها الجميع، على ان تكون جهود منظّمة وذات ديمومة لتصبح جزءاً من النمط المعيشي اليومي.

المشاركة سابقاً في حملات كسب تأييد

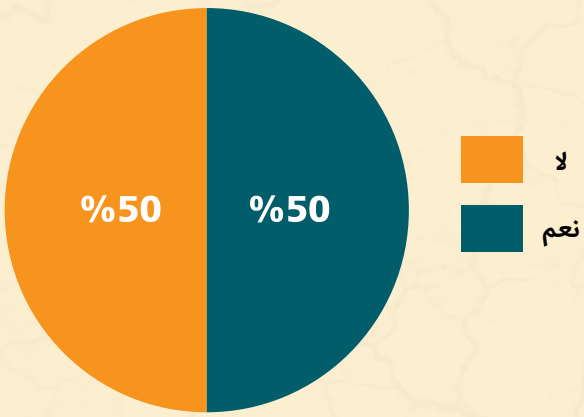

[29] كلمة هاكاثون هي اختصار لكلمتين بالإنجليزية هما (Hack) وتعني البرمجة الاستكشافية و(Marathon) والتي تعني السباق. والهاكاثون يقصد به تجمع مجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال ما للعمل على تطوير آليات العمل وأدواته وغالباً ما تتراوح مدة الهاكاثون بين يوم واحد إلى أسبوع كامل.

وهذا ما بدا واضحاً من النتائج التي أظهرها استطلاع الرأي حيث عبر غالبية المشاركين فيه وبنسبة 91.7% عن اهتمامهم بالمشاركة في حملة كسب الدعم والتأييد لتوعية القطاع الزراعي وقطاع المنازل بأهم الممارسات والتقنيات الموفرة للمياه، وعند سؤالهم عن أشكال المشاركة التي يمكن أن يقدموها في الحملة فجاءت معظم الإجابات عن طريق كتابة مجموعة من البوستات (المنشورات) بالإضافة إلى مشاركة معلومات من الخبراء والمؤسسات العاملة بقطاع المياه وذلك بنسبة 59.1%.

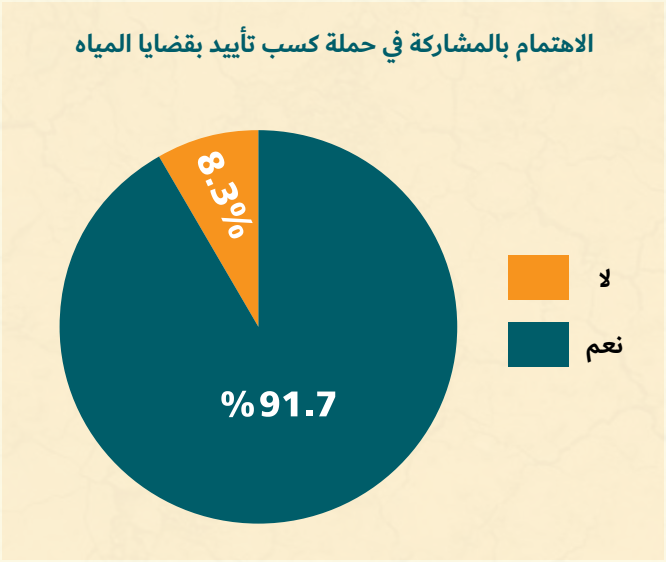

الفصل الثاني: رصد تغطية الإعلام الأردني لتحديات قطاع المياه ومشكلاته

فيما يلي عرضا للتحليل الكمي، وتحليل المضمون «المحتوى» للتغطيات المرصودة في وسائل الإعلام، وذلك على النحو التالي:

التحليل الكمي

رصد الباحثون ما مجموعه 661 مادة إعلامية خلال البحث عن 34 مصطلحاً «كلمة مفتاحية» متعلقة بقطاع المياه ومشكلاته وتحدياته في وسائل الإعلام الأردني، تصدّر الخبر الصحفي أكثر أنواع وأشكال الفنون الصحفية التي انتهجتها وسائل الإعلام الأردني في عرض تغطياتها إذ بلغ 425 خبرا بنسبة 64.3%، فيما حل التقرير الصحفي ثانياً بعدد 156 تقريرا وبنسبة بلغت 23.6%، فيما حلت ثالثاً المقالات بعدد 54 وبلغت نسبتها 8.1%، تلاها المقابلات الصحفية بنسبة 2.3% وبعدد 15 مقابلة صحفية، تلاها التحقيق الصحفي بعدد 10 تحقيقات وبنسبة 1.5%، وأخيرا الفيديو وهو فيديو وحيد بنسبة 0.15%.

يعزو الباحثون ارتفاع نسبة الأخبار في التغطيات المرصودة لضعف المهارات والمعارف عند الصحفيين، فالخبر الصحفي وصياغته هو أول ما يتعلمه الصحفي، فكلما اكتسب الصحفي مهارات كلما أنتج مادة أفضل وعرض من خلالها أكثر من رأي، واعتمد فيها على مصادر متنوعة، وضمّنها معلومات أكثر مستنداً إلى دراسات وتقارير، كما أن غياب الصحفيين المتخصصين لدى وسائل الإعلام، يضطرها إلى الاكتفاء بنشر أخبار عن النشاطات والفعاليات أو ما توفره الجهات الرسمية من بيانات وأخبار مُعدة سابقا، كما تلجأ وسائل الإعلام لنقل تصريحات المسؤولين كما هي دون التأكد من صحتها ودقتها، وإيراد رأي الخبراء.

سجلت «الموسم المطري» أكثر الكلمات المفتاحية التي تم رصد مواد إعلامية بالبحث عنها في وسائل الإعلام، حيث رُصد 33 مادة إعلامية بنسبة 5%، فيما حلت «الإقراض الزراعي» ثانياً بعدد مواد بلغ 31 مادة وبنسبة 4.6%، وحلت «المياه الجوفية» و«المخزون المائي» ثالثاً بعدد 27 خبراً لكل منهما وبنسبة 4%، وفي آخر القائمة رُصدت كل من تقنيات الرّي الحديثة، تكنولوجيا المياه، فلتر مياه بعدد مواد بلغ 11، 6، 4، على الترتيب، وبنسب 1.6%، 0.9%، 0.6%.

توزيع الكلمات المفتاحية

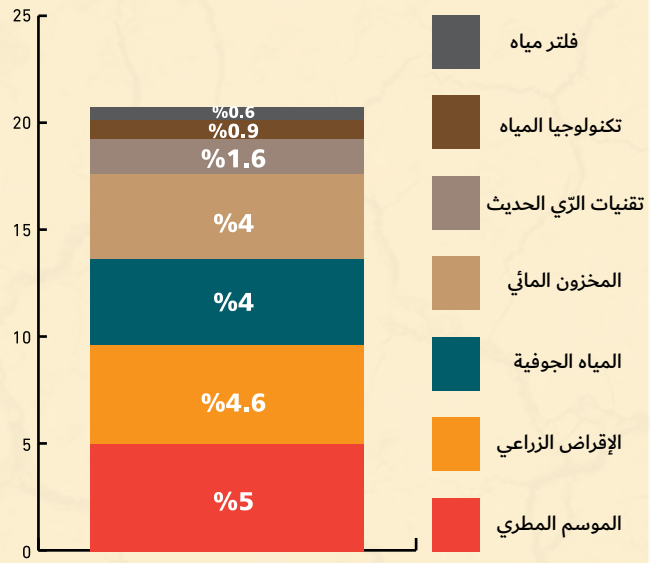

ويلاحظ أن أكثر الكلمات تكراراً في المواد المرصودة «الموسم المطري» المرتبطة بفصل الشتاء، والذي يلقى اهتماماً موسمياً من وسائل الإعلام كحدث مهم كل عام يستطرد في ذكره الإعلام ولا يتعدى الاهتمام بكمية الأمطار ومعدلاتها، ونسبتها قياسا بالأعوام السابقة، وكمية التخزين بالسدود، أما الكلمة المفتاحية التي حلّت ثانياً فهي «الإقراض الزراعي» لارتباطها بالوضع الاقتصادي للمزارعين وما تقدمة الحكومة من قروض لهم، والخسائر التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

وسيطر الإعلام الخاص كأكثر وسائل الإعلام نشراً للمواد الصحفية المتعلقة بقطاع المياه، إذ بلغ عدد المواد المرصودة 598 من أصل 661 مادة، وبنسبة بلغت 90%، فيما حلت وسائل الإعلامي العمومي ثانياً بعدد مواد بلغ 56 مادة، وبنسبة 8.5%، فيما حلت وسائل الإعلام الحكومي ثالثا بنسبة 1% بواقع 7 مواد فقط.

التوزيع الإعلامي لأخبار وقضايا المياه

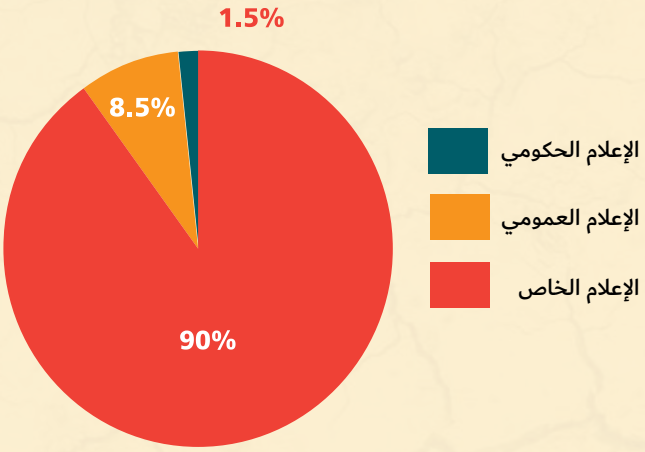

ويُعزى تصدّر الإعلام الخاص لأكثر الوسائل التي رصدت فيه التغطيات إلى أن جميع المواقع الإلكترونية تصنف إعلاماً خاصاً، بالإضافة إلى موقع «رؤيا الإخباري» ومواقع متخصصة مثل «حبر» و«أريج»، وباستثناء موقع «قناة المملكة» وموقع «عمان نت» الذين يُعدان إعلاما عموميا.

وأظهرت نتائج توزيع المواد المرصودة في وسائل الإعلام حسب مصادر المعلومات التي استخدمتها، أن المؤسسات الحكومية تكررت 170 مرة وبنسبة 21.5%، وحلت ثانياً الوزرات بـ 164 وبنسبة بلغت 21%، تلاها تصريحات الوزراء بـ 154 مرة 19.5%، فيما حلّ الخبراء رابعاً بـ 70 وبنسبة 8.8%، تلاها الدراسات والتقارير بـ61 وبنسبة 7.7%، وتذيلت المؤسسات شبه الحكومية قائمة مصادر المعلومات لدى وسائل الإعلام، إذ تكررت مرة واحدة وبنسبة 0.1%.

قام الباحثون بجمع نتائج كل من «الوزارات، والوزير، والمؤسسات الحكومية» التي تمثل معاً «الجهات الرسمية»، ليتضح أن وسائل الإعلام تعتمد بشكل أساسي عليها في معلوماتها، إذ يبلغ مجموعها سوية 488 بنسبة بلغت 61.7%، وقد بدا واضحاً غياب القطاع الخاص عن مصادر المعلومات المستخدمة من قبل وسائل الإعلام إذا تكرر 15 مرة بنسبة بلغت 1.9%، وكذا الأمر تكرر بمصادر المعلومات من المجتمع المدني إذا بلغ تكرارها 20 مرة بنسبة بلغت 2.5% فقط.

وهذا ما خلص إليه فريق البحث على استسهال وصول الصحفيين لمصادر المعلومة من الجهات الرسمية وتقصيرهم في استقاء المعلومات من مصادر أخرى الأمر الذي أدى لهذا الارتفاع الملحوظ في استخدامها كمصادر لمعلومات وسائل الإعلام، ناهيك عن قيام وسائل إعلام متعددة بالاكتفاء بنشر تقارير وبيانات الجهات الرسمية المختصة بالقطاع.

كما وجد الباحثون أن استخدام تصريحات الوزراء التي حلت ثالثاً بنسبة 19.5% من مجموع المصادر، ويؤشر تصدرهم المشهد على مركزية المعلومات، بينما يرى الباحثون أن اللجوء للخبراء كمصدر معلومات لم يكن ذو أثر في التغطيات إذ شكل ما نسبته 8.8% من مجموع المصادر فقط، والجدير بالذكر أن الخبراء التي لجأت لهم وسائل الإعلام تكرروا بشكل لافت، كانو وزراء ومسؤولين سابقين.

ووجد الباحثون أنه وعلى الرغم من المشاريع العديدة الممولة من منظمات ومؤسسات دولية في مختلف القطاعات المتعلقة بالمياه والزراعة، إلا أنها لم تكن مصدراً للصحفيين/ات في معلوماتهم، إذا بلغ تكررها 23 فقط بنسبة بلغت 3% من مجموع مصادر المعلومات المستخدمة، كما ولا تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مصدرا للمعلومات لوسائل الإعلام في تغطياتها، إذ شكلت نسبتها فقط 2.5% من مجموع مصادر المعلومات المرصودة، على الرغم من أن الباحثين وجدوا ما يقارب 113 مؤسسة كان مجال عملها المياه أو الزراعة أو البيئة في دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن الذي أعده مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

مصادر المعلومات

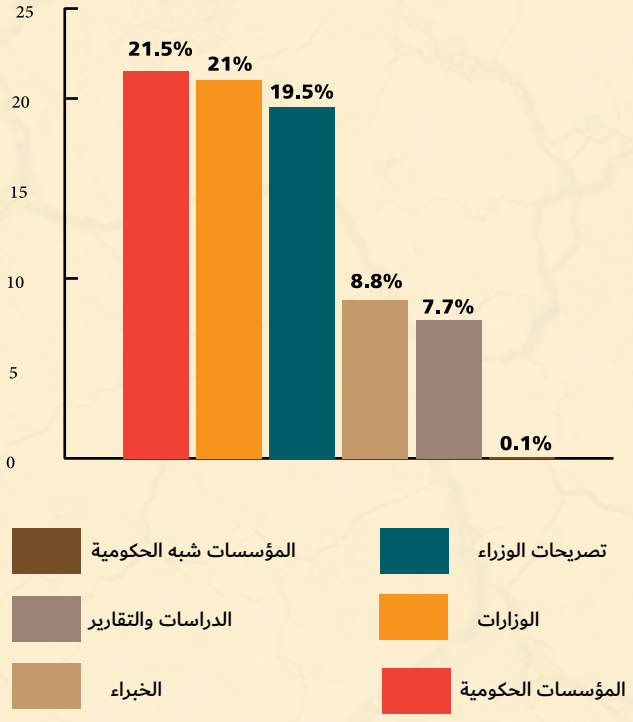

التحليل النوعي (المضمون)

قطاع الزراعة

رغم الإجماع على أن الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية، وأكثرها ارتباطاً بقطاع المياه، إلا أن نتائج رصد التغطيات في الإعلام الأردني لمصطلح «الزراعة» أظهرت فقط ما مجموعه 13 مادة صحفية توزعت على 5 أخبار بنسبة 38%، و4 تقارير بنسبة 30%، ومقابلتين صحفيتين بنسبة 15%، ومقال واحدا، وتحقيقا واحد بنسبة 4.5% لكل منهما 8%.

أربعة أخبار كانت تخلو من تعدد المصادر والآراء واعتمدت على معلومات من وزارة الزراعة كإحصائيات وتصريحات الوزير، وبيانات النفي، أما الخبر الخامس فقد كانت مصادر المعلومات فيه خبراء مختصين تطرقوا لتعداد مشاكل الزراعة في الأردن والتحديات التي تواجهها دون طرح أية حلول لها، فيما تضمنت الأخبار بعض أنواع التوعية الخجولة منها، كأهمية الزراعة في التنمية المستدامة، وأثرها الإيجابي على اقتصاد الأسر الفقيرة العاملة بها.

فيما أظهرت التقارير المرصودة جهداً بذله الصحفيون في بعض وسائل الإعلام التي نشرتها تعددت فيه المصادر والآراء، حيث نشرت صحيفة الغد تقريرين تحدثا عن إهمال قطاع الزراعة وتذيلها قائمة الأولويات رغم أهميتها وأورد إحصائيات وأرقام رسمية وعدد لا بأس به من الآراء لمختصين وخبراء، أما التقرير الثاني والمنشور في الجريدة نفسها فتحدث عن أن الحكومات المتعاقبة لم تلامس احتياجات القطاع وتتعامل معه نظرياً، حسب رأي مختصين وخبراء، فيما نشر موقع (حبر) تقريراً عن أسباب تردي القطاع الزراعي، والتقرير الأخير نشر في موقع إلكتروني رصد أردن الإخبارية أعده فريق التحرير وتحدث عن الانتكاسات المتتالية للزراعة في الأردن، والجدير بالذكر أنه ورغم الجهد المبذول في إعداد التقارير إلا أن الحلول كانت شبه غائبة واقتصرت على ذكر التحديات والمشاكل وأسبابها، ولكن يظهر من قراءة وتحليل المضمون في هذه التقارير أن المؤسسات التي تضم صحفيين مختصين في قطاع المياه أو الزراعة أو البيئة تقدم محتوى جيداً بخلاف المؤسسات التي لا تملك صحفيين من ذوي الاختصاص، يومية الدستور هي الوسيلة الوحيدة التي نشرت تحقيقاً صحفياً حول الزراعة في الأردن حمل عنوان «الزراعة في الأردن إلى أين؟»[30]، شارحاً المشاكل والتحديات وطارحاً للحلول.

قطاع المياه

تم رصد 20 مادة صحفية بالبحث عن مصطلح «قطاع المياه» في تغطيات الإعلام الأردني، وتوزعت على الفنون الصحفية المختلفة، وركزت وسائل الإعلام على التغطيات الخبرية، حيث نشرت 15 خبراً بنسبة بلغت 75%، فيما نشرت 4 تقارير بنسبة 20%، ومقالاً واحداً بلغت نسبته من مجموع التغطيات 5%.

كان لجائحة كورونا (كوفيد-19) تأثيراً واضحاً على تغطيات وسائل الإعلام لمصطلح «قطاع المياه»، فتناولت 10 تغطيات إعلامية إجراءات وزارة المياه واستجابتها للجائحة، وركزت التغطيات على بيانات الوزارة حول مواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا، فيما أغفلت وسائل الإعلام نشر أية إرشادات توعوية حول ترشيد استهلاك المياه خلال الجائحة خصوصا أن الطلب على المياه شهد ارتفاعاً حسب ما صرحت به وزارة المياه، حيث صرح وزير المياه «أن الأردن يواجه ظروفاً مائية تفاقمت مع أزمة كورونا بارتفاع الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية إلى أكثر من 40% وبالتالي زيادة في المياه العادمة التي تنساب الى محطات معالجة مياه الصرف الصحي[31]».

[30] الزراعة في الأردن إلى أين؟ (جريدة الدستور). https://bit.ly/32I65Jt
[31] ارتفاع الطلب على المياه لأكثر من 40% بسبب جائحة كورونا (قناة المملكة). https://bit.ly/3fLDXZA

جريدة الغد اليومية وسيلة الإعلام الوحيدة التي نشرت تقريرين متخصصين تحدثا عن تأثر قطاع المياه بسبب جائحة كورونا، فالتقرير الأول ناقش التحديات التي فرضتها لجائحة على قطاع المياه في الأردن، حيث ذكر التقرير ما نصه «وباء كورونا العالمي، بات كفيلا بتعطيل أو تأجيل مختلف أولويات الملفات الأردنية الاستراتيجية المهمة، والذي يعد مشروع الناقل الوطني للمياه من أبرزها إلى جانب عدة مشاريع حيوية أخرى من شأنها تعزيز المصادر المائية»[32].

أما التقرير الآخر فقد تناول تقريراً صادراً عن منظمة القطب الثالث الإقليمية، والمتخصصة بأزمة المياه في آسيا، والذي تحدث عن تأثير كورونا على التنمية المستدامة المتعلقة بقطاع المياه تحت عنوان «تأثير الوباء- هل يمكننا إنقاذ هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه والصرف الصحي؟»[33].

شُح المياه

رُصدت 15 مادة إعلامية بالبحث عن مصطلح «شح المياه» في وسائل الإعلام الأردنية، وتوزعت التغطيات إلى 5 أخبار بنسبة 33.3%، ومثلها للتقارير، بينما رصدت 4 مقالات بنسبة 26.6%، ومقابلة واحدة بلغت نسبتها من مجموع التغطيات الإعلامية 6.6%.

وعند النظر بمضمون محتوى التغطيات وجد الباحثون تكرر مجمل المعلومات فيها التي تؤكد على أن التحديات المائية التي تواجه الأردن هي شح مصادر المياه، والمشاكل التي تواجه القطاع، دون طرح حلول لتلك المشاكل والتحديات إلا في مقال واحد حمل عنوان «حل جذري لمشكلة المياه في الأردن!»[34] لم يذكر فيه كاتب المقال أي مصادر علمية لفرضيته وهي «استخلاص الماء من الهواء».

من أبرز ما جاء في التغطيات، تصريحات وزير المياه الأسبق د. حازم الناصر والتي جاءت في مقابلة صحفية نشرت على موقع إلكتروني تحدث فيها الناصر عن تحديات كبيرة، وخاصة تبعات الأزمات الإقليمية التي تحيط بالأردن، وأبرزها الأزمة السورية وما نتج عنها من أعباء جسيمة، ناهيك عن أزمة مياه خانقة من أسبابها التغيرات المناخية في المنطقة[35].

فيما تطرقت يومية الدستور في خبر لها حول ندوة «شومان» عن مستقبل المياه في الأردن[36] إلى تصريحات الخبير الدولي المائي وزير المياه الأسبق د. منذر حدادين حول الحقوق الأردنية في المصادر المائية المشتركة مع إسرائيل.

وغابت تماماً عن التغطيات الإعلامية أية إرشادات أو نصائح للجمهور حول ترشيد الاستهلاك ووقف هدر المياه ودوره في الحد من شح المياه في الأردن والتي تعتبر أبرز التحديات التي تواجه واقع المياه في الأردن، واكتفت وسائل الإعلام بطرح المشكلات والتحديات مع غياب واضح للحلول.

الموسم المطري

رصد الباحثون أعلى عدداً من التغطيات والمواد الصحفية بالبحث عن مصطلح «الموسم المطري» في وسائل الإعلام الأردني، حيث رصد 33 مادة صحفية توزعت إلى 28 خبرا وبنسبة 85% و3 تقارير بنسبة 9%، ولقاءين تلفزيونين بنسبة 6%.

لم تتنوع مصادر المواد الصحفية المرصودة، فـ 25 مادة صحفية كان مصدرها الوحيد المؤسسات الرسمية كدائرة الأرصاد الجوية ووزير المياه ومسؤولين في وزارتي المياه

[32] "كورونا" يزيد هموم القطاع المائي في يوم المياه العالمي (جريدة الغد).
[33] قطاع المياه: كورونا العالمي يضع التنمية المستدامة في مهب الريح (جريدة الغد). https://bit.ly/2WmyWzC
[34] حل جذري لمشكلة المياه في الأردن! (موقع الحقيقة الدولية). https://bit.ly/3hQPl7P
[35] الأردن. أزمة مياه خانقة. ثاني الدول فقراً بالمياه عالمياً (المدينة الإخبارية). https://bit.ly/3dBc3OA
[36] حدادين يستعرض اسباب ازمة نقص المياه في الأردن وكيفية مواجهتها (جريدة الدستور). https://bit.ly/3144ih2

أو الزراعة، و4 مواد كان مصدرها القطاع الخاص المتمثل بموقع طقس العرب، ومادتين كان مصدرهما مزارعون، ومادة واحدة كان مصدرها وزير مياه سابق، فيما تنوعت المصادر في تقرير وحيد.

تقرير موقع (حبر)[37] الذي حمل عنوان «أمطار غزيرة ومياه شحيحة: هل يستفيد الأردن من الموسم المطري؟»، تنوعت فيه المصادر فقد استند التقرير لمصادر رسمية هي تقارير وزارة المياه والري، والناطق الرسمي باسمها، ومدير زراعة الأغوار، ومدير التنبؤات في دائرة الأرصاد الجوية، وخبيرين ودراسة أجراها المعهد الفيدرالي الألماني لعلوم الأرض والمصادر الطبيعية "BGR"، ألقى التقرير الضوء على مشكلة شح المياه وعدم الاستفادة من مياه الأمطار ونجاعة السدود في الأردن، وقدم حلولاً لمشاكل مرتبطة بالقضايا التي ناقشها.

يظهر جلياً أن وسائل الإعلام لا تناقش القضايا المتعلقة بالمياه ولا تنقل تفاصيل حالة قطاع المياه وتحدياته، والاعتماد على المواد الخبرية والمصادر الرسمية يؤكد ذلك، إلا في حالات قليلة كتقرير موقع (حبر) المذكور أعلاه.

المياه الجوفية

بالبحث عن مصطلح «المياه الجوفية» في التغطيات الإعلامية رصد ما مجموعه 27 مادة توزعت إلى 23 تقريراً بنسبة 85%، و4 أخبار بنسبة 15%.

واللافت أن ارتفاع نسبة التقارير في المواد المرصودة لم يضف معلومات جديدة أو متنوعة سواء في مصادرها أو محتواها، إذ أن 20 تقريراً وبنسبة 87% من أصل 23 تقريراً، كانت مكررة وتتضمن ذات المعلومات المستندة إلى دراسة دولية أعدها المعهد الفيدرالي الألماني BGR، بالإضافة إلى تصريحات وزير المياه والرّي المتعلقة بالدراسة ذاتها والتي تحدثت عن خطر نضوب المياه الجوفية في الأردن.

في حين أن الثلاثة تقارير المتبقية تحدثت عن ذات المشاكل والتحديات واستندت أيضا في اثنين منها إلى مصادر رسمية، والتقرير الثالث[38] تحدث عن مصادر المياه في الأردن دون الإشارة إلى مصدر المعلومات التي وردت فيه.

ومن الضروري الإشارة إلى أن جميع مصادر المعلومات في التغطيات الإعلامية المرصودة سواء الأخبار أو التقارير اعتمدت على المصادر الرسمية، كوزير المياه، أو الأمين العام، أو الناطق الرسمي باسم الوزارة، إلا في خبر نشر في يومية الرأي كان مصدر معلوماته الجامعة الأردنية[39]، والتقرير الذي ذُكر سابقا بمعلومات مجهولة المصدر، وهذه الظاهرة تدلل على أن المؤسسات الإعلامية تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات الصادرة من الجهات الرسمية «الحكومية»، بعيداً عن البحث وراء المعلومات واستسقائها من مصادر متنوعة، مما يؤدي بالضرورة لعدم اكتمال ما تقدمه للجمهور من معلومات تتعلق بمشاكل القطاع وتحدياته.

تكنولوجيا المياه

بلغ مجموع التغطيات الإعلامية لمصطلح «تكنولوجيا المياه» 6 مواد صحفية توزعت إلى خبرين بنسبة 33.3%، وتقريرين بنسبة 33.3%، ومقالا واحدا وتحقيقا واحدا بنسبة 16.6%.

وجد الباحثون أن الخبرين وردا في موقعين إلكترونيين، أحد الأخبار تناول إنشاء محطات تحلية المياه[40]، والآخر

[37] أمطار غزيرة ومياه شحيحة: هل يستفيد الأردن من الموسم المطري؟ (موقع حبر). https://bit.ly/2YU9Jwf

[38] المصادر المائية للمملكة (جريدة الغد). https://bit.ly/3cl7BmN

[39] مشروع لتغذية المياه الجوفية على امتداد نهر الزرقاء- صحيفة الرأي. https://bit.ly/2WQbnhh

[40] حاضر ومستقبل المياه بالأردن في خطر! (موقع الوكيل الإخباري). https://bit.ly/2NheVVO

تناول الاعتداءات المتكررة على مصادر المياه[41]، فيما تناول التقرير المنشور في يومية الغد[42] تقرير صدر عن الرابطة الدولية للمياه (IWA) باللغة الإنجليزية بعنوان "في الاختبارات الحيوية في المختبر: الوضع الحالي والتطبيق المستقبلي لإدارة المياه" مركزاً على حماية مصادر المياه من التلوث الكيميائي جراء التوسع الحضري والتنمية الاجتماعية والتكنولوجية، وتطرقت صحيفة الرأي في تقريرها المعنون بـ ««فوبيا» نقص المياه و«كورونا» تفاقم الأزمة»[43] إلى التزويد المائي في فترة جائحة كورونا والحظر الذي رافقه، ومخاوف المواطنين من نقص المياه.

أما المقال الصحفي الوحيد المنشور فقد تناول مدى نقاوة مياه الشرب واستخدام التكنولوجيا في فحصها، التحقيق الذي نشرته مؤسسة أريج للتحقيقات الاستقصائية تحت عنوان «عمان نت تفضح ممارسات شركات فلاتر المياه»[44] تطرق لشركات فلاتر المياه وخداعها للمواطنين لترويج بضاعتهم.

وبالنظر إلى محتوى ومضمون المواد المرصودة وجد الباحثون أنها لم تكن ذات أثر لا كماً ولا نوعاً في موضوع مهم كتقنيات المياه، فالمواد لم تطرح توعية للجمهور إلا في نطاق ضيق ورد في تحقيق أريج حول خداع شركات فلاتر المياه ومحاولة إثبات أن مياه الحنفية صالحة للشرب وضمن المواصفات الموضوعة لذلك، فيما غابت عن جميع التغطيات توعية وارشاد الجمهور بأمور تتعلق باستخدام التكنولوجيا في توفير المياه والتقليل من هدرها باستخدام قطع ترشيد الاستهلاك للقطاع المنزلي أو حتى استخدام التكنولوجيا في أساليب الرّي للمزارعين، ولم تقدم وسائل الإعلام أية معلومات جديدة ذات فائدة وأثر للجمهور غير قضية شح المياه، والاعتداءات على مصادر المياه متناسية عن قصد أو غير قصد طرح أي حلول لتلك المشاكل المذكورة.

تقنيات الرّي الحديثة

بلغت نسبة الأخبار في تغطيات وسائل الإعلام لمصطلح «تقنيات الرّي الحديثة» 100%، ووصل عددها لـ ١١ مادة، ولم يسجل الباحثون أي شكل آخر من الفنون الصحفية خلال الرصد، حيث تناولت الأخبار الحديث عن مشاريع تقنيات الري الحديثة المدعومة من منظمات دولية، وطرق وأساليب الرّي الحديثة الموفرة لاستهلاك المياه.

ولاحظ الباحثون أن الاخبار تضمنت الكثير من المصطلحات المتخصصة في قطاع المياه والزراعة، مثل: الزراعة المائية، استعمال المياه المالحة لرّي المحاصيل الزراعية التي تتحمل الملوحة، المدارس الحقلية، استخدام المنقطات للرّي، تكنولوجيا الشرنقة، التسميد بالرّي، ووجد الباحثون أن هذه المصطلحات قد تم تعريفها وتفسيرها في المواد الصحفية، ويعزو الباحثون ذلك إلى أن المصادر للمعلومات كانت جهات رسمية متخصصة مثل (المركز الوطني للبحوث الزراعية) وخبراء وأكاديميين.

والجدير بالذكر أن المواد المرصودة في «تقنيات الرّي الحديثة» كانت الأكثر من بين «الكلمات المفتاحية» طرحاً لمشكلات وتحديات المياه المتعلقة بالرّي، وأكثرها طرحاً للحلول، وتوعية للمزارعين، إذ نشر الموقع الإلكتروني لقناة المملكة خبرا بعنوان «انتشار الزراعة المائية يعزز ترشيد مياه الأردن»[45] جاء فيه «تسهم الزراعة المائية في حال انتشارها في خفض كميات المياه المخصصة للزراعة سنوياً والتي تقدر بنحو 52% من كمية المياه المخصصة للاستهلاك في الأردن، وتزداد أهمية وجوب هذا الترشيد في القطاع الزراعي، إذ أنه المستهلك الأكبر للمياه في الأردن مقارنة بالقطاعات الأخرى، حسب دراسة أعدها مؤخراً المركز الوطني للبحوث الزراعية»،

[41] وزير المياه يحذر من خطورة استمرار مسلسل الاعتداءات المتكررة على مصادر المياه (موقع المقر). https://bit.ly/3dkxtPh

[42] تقرير دولي: عنصر المياه التحدي النهائي والأهم للنظم الحيوية في العالم (جريدة الغد). https://bit.ly/3137sSm

[43] «فوبيا» نقص المياه و«كورونا» تفاقم الأزمة- صحيفة الرأي. https://bit.ly/2NgQebO

[44] عمان نت تفضح ممارسات شركات فلاتر المياه (أريج). https://bit.ly/2NikJhv

[45] انتشار الزراعة المائية يعزز ترشيد مياه الأردن (قناة المملكة). https://bit.ly/2Yj9pbj

أما صحيفة الرأي فقد نشرت خبراً بعنوان «مهندسان زراعيان أردني وأمريكي يكشفان طرقا فعالة لزيادة كفاءة الرّي بالتنقيط»[46].

جميع المواد المرصودة اعتمدت على مصادر رسمية، وخبراء وأكاديميين، ودراسات وتقارير، وحققت تنوعا في المصادر، إلا في خبر واحد نشره موقع زاد الإخباري[47] والذي تضمن معلومات مجهولة المصدر.

الآبار المخالفة

رصد الباحثون 22 مادة صحفية بالبحث عن «الآبار المخالفة» في تغطيات وسائل الإعلامية وتوزعت إلى 21 خبراً بنسبة 95%، وتقريراً واحداً بنسبة 5%.

وتعتبر «مشكلة الآبار المخالفة من أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع المياه في الأردن والتي يجب على الإعلام تناولها لتوعية الجمهور بمخاطرها على الأمن المائي»، حسب ما قاله وزير المياه الأسبق د. حازم الناصر في مقابلة أجراها معه الباحثون لإثراء محتوى هذه الدراسة، إلا أن تغطيات وسائل الإعلام المرصودة اتخذت منحى التغطية الخبرية بنسبة 95%، فيما لم تنشر سوى تقريراً واحداً في يومية الدستور تحت عنوان «الآبار المخالفة تستنزف ضعفي الحد الآمن».

وركزت الأخبار على الآبار المخالفة في منطقة وادي السير وبيع المياه فيها، وتضمنت الأخبار التي توزعت على سنوات مختلفة ذات الرسالة التوعوية المستخدمة في بيان وزارة المياه/ سلطة المياه، حيث نشرت مواقع إلكترونية الخبر نفسه في سنتين مختلفتين.

وبالتمعن في تغطيات وسائل الإعلام وجد الباحثون أنها لم تتضمن رسائل توعوية أو إرشادات مركزة وذات أثر للجمهور، بل عمدت على تغطية أخبار مداهمة وردم الآبار المخالفة في مختلف مناطق المملكة، فيما لم تطرح وسائل الإعلام أية حلول لهذه المشكلة، ولم تتنوع مصادر المعلومات في تغطيات وسائل الإعلام، إذ اعتمدت بمجملها على مصادر رسمية إلا في خبر واحد نشره موقع إلكتروني نقلا مركز كارنيجي للسلام الدولي وجاء فيه «الحكومة الاردنية تخشى إغلاق الآبار المخالفة»[48]، ولم يتمكن الباحثون من رصد أي متابعات أو تحقيقات صحفية قامت بها وسائل الإعلام حول ما ورد في تقرير كارنيجي، أو استعانتها برأي خبراء، أو حتى رد الجهات الرسمية على التقرير.

ترشيد استهلاك المياه

نتائج الرصد لتغطيات الإعلام الأردني لمصطلح «ترشيد استهلاك المياه» أظهرت أن نسبة الأخبار في التغطيات الإعلامية المرصودة بلغت 66.6% بواقع 10 أخبار، فيما بلغت نسبة التقارير من التغطيات الإعلامية 20% وبواقع ثلاثة تقارير، فيما رُصد مقالان بنسبة 13.3% من مجموع التغطيات المرصودة البالغة 15 مادة صحفية.

تناولت التغطيات الفعاليات والدورات التي نظمت للتوعية وترشيد الاستهلاك في مختلف مناطق المملكة، وقُدمت التغطيات في قالب إخباري دون أي تعمق يذكر.

لاحظ الباحثون أن المواد الصحفية المرصودة لم تولِ أي اهتمام لذكر أي إرشادات للجمهور سوى في تقريرين قدم أحدهما إرشادات، وقد نشر على موقع قناة المملكة[49]، وحتى المعلومات الواردة فيه والإرشادات كانت مجهولة المصدر، أما التقرير الثاني فقد نشر في جريدة الرأي[50] وتطرق لأهم الإرشادات لتوفير وترشيد استهلاك المياه ونسبت بعض المعلومات الواردة فيه إلى خبراء دون ذكرهم أو الإشارة إليهم.

[46] مهندسان زراعيان اردني وامريكي يكشفان طرقا فعالة لزيادة كفاءة الري بالتنقيط- صحيفة الرأي. https://bit.ly/3fLd3k4
[47] آخر تقنيات الزراعة المائية عن طريق تقنية المحبس الذكي ونظرية الانتحاء المائي (وكالة زاد الأردن الإخبارية). https://bit.ly/2VjZss7
[48] تقرير: الحكومة الاردنية تخشى إغلاق الآبار المخالفة (موقع جراسا). https://bit.ly/36T5Z1R
[49] حملات توعية لترشيد استهلاك المياه في الأردن (قناة المملكة). https://bit.ly/37yQSuA
[50] ترشيد استهلاك المياه- صحيفة الرأي. https://bit.ly/2zBdpdP

وفيما يتعلق بتسليط وسائل الإعلام الضوء على دور الخبراء في التوعية وتعميم ثقافة ترشيد استهلاك المياه من خلال كتابة المقالات، فلم يبدُ له أثر ملموس، خاصة أن وسائل الإعلام لم تنشر إلا مقالتين، أحدهما تتطرق للحديث عن أزمة المياه في الأردن بشكل عام وتتضمن بعض الإرشادات في فقرة واحدة منه[51]، فيما تحدث المقال الآخر عن أهمية ترشيد استهلاك المياه في المنشآت السياحية والفندقية كواجب وطني[52].

فواتير المياه

رصد الباحثون 24 مادة صحفية ضمن تغطيات وسائل الإعلام لمصطلح «فواتير المياه»، وبلغت الأخبار من مجموع التغطيات 22 خبراً وبنسبة 92%، وتقريراً واحداً بنسبة 4%، ومقالاً واحداً بنفس النسبة البالغة 4%، والأخبار المرصودة جميعها تحدثت عن آلية احتساب الفواتير وبيانات المؤسسات الحكومية التي تحث المشتركين على تسديد قيم الفواتير، فيما تناول التقرير الوحيد مسألة شكاوى المواطنين من تفاوت قيم الفواتير في 5 محافظات، وتطرق المقال[53] الذي كتبه خبير مائي إلى التكلفة الفعلية لإيصال المياه إلى المنازل.

وبالنظر إلى المواد الصحفية المرصودة وجد الباحثون خلوها تماما من التوعية بضرورة ترشيد الاستهلاك، ووقف هدر المياه الذي ينعكس بزيادة على قيم فاتورة المياه، مما يسبب أعباء اقتصادية على المواطنين، وبذلك فإن جميع التغطيات الإعلامية المرصودة اعتمدت على مصادر رسمية، كوزارة المياه وسلطة المياه وشركة مياهنا، دون مراعاة تعدد المصادر، أو العمل على متابعات وتحقيقات صحفية بشأن تفاوت قيم فاتورة المياه على الرغم من شكاوى المواطنين الدائمة والمستمرة بخصوص هذه المشكلة.

تلوث المياه

رصد الباحثون 21 مادة صحفية عن مصطلح تلوث المياه في تغطيات وسائل الإعلام، وكانت التغطيات الإخبارية منها 14 خبراً بنسبة 66.6%، وثلاثة تقارير بنسبة 14%، وأربعة مقالات بنسبة 19%.

يرى الباحثون أن التغطيات الخبرية تناولت معلومات عن حالات تلوث مياه الشرب في بعض المناطق، والسدود، أو نشر بيانات المؤسسات الرسمية لمعلومات تتحدث عن تلوث بعض مصادر المياه وتنفي بعضا الآخر، واللافت أن قضية تلوث المياه في الحصة الأردنية القادمة من إسرائيل قد حازت على اهتمام ولو بشكل ضئيل، حيث كتب النائب السابق جميل النمري مقالا في جريدة الغد حمل عنوان «من مياه المجاري الملوثة الى مياه المصانع العادمة.. هذه حصتنا لدى اسرائيل؟!»[54]، وتطرق كاتب مقال آخر إلى حادثة تلوث مياه المنشية[55] عام 2007.

أما التقارير فقد تناول أحدها مشكلة وتحد مستمر وهو تلوث مياه سيل الزرقاء وتحدث التقرير عن الأسباب والممارسات الخاطئة التي أدت للوصول إلى هذا المستوى من التلوث، واستند التقرير إلى خبراء وأكاديميين في قطاع المياه، كما وجد الباحثون تنوعاً في المصادر، واستقصاء من وسائل الإعلام للمعلومات، وإيراد تحليلات، ونشر مقالات تسلط الضوء على تلوث المياه وخطورته، ويعزو الباحثون هذا التنوع بسبب أن القضايا التي تتعلق بتلوث المياه سواء في الداخل الأردني أو المياه القادمة من إسرائيل تحظى باهتمام وسائل الإعلام كونها تُشكل قضايا رأي عام، وهذا ما يؤكده الخبير في قطاع المياه والامين العام السابق لوزارة المياه د. دريد محاسنة في مقابلة أجراها معه الباحثون بقوله «وسائل

[51] ازمة المياه.. في الأردن (موقع جراسا). https://bit.ly/2CcV8o3
[52] ترشيد استهلاك المياه في المنشآت السياحية والفندقية واجب وطني (موقع عمون الإخباري). https://bit.ly/2YGObD5
[53] فواتير المياه (موقع عمون الإخباري). https://bit.ly/3ehIB0z
[54] من مياه المجاري الملوثة الى مياه المصانع العادمة.. هذه حصتنا لدى اسرائيل؟! (جريدة الغد). https://bit.ly/3ejta8b
[55] تلوث مياه المنشية بين المسؤولية الرسمية والاجتماعية (موقع عمون الإخباري). https://bit.ly/2ALw4UW

الإعلام لا تهتم بقضايا المياه ولا تشكل لديهم أولوية إلا إذا حادثة أو قضية تهم الناس وتشكل رأيا عاما»، والأمر ذاته أكدته الأستاذة دانا الصياغ الرئيس التنفيذي لقناة المملكة في مقابلة أجراها معها الباحثون، حيث قالت «أن وسائل الإعلام لا تهتم بقضايا المياه ومشكلاته إلا حين وقوع حادثة أو انتشار قضية تهم الجمهور وتمسهم بشكل مباشر».

الديسي

بالبحث عن مصطلح «الديسي» في تغطيات وسائل الإعلام بلغ مجموع ما تم رصده 22 مادة صحفية توزعت إلى 11 خبراً بنسبة 50%، و7 تقارير بنسبة 32%، و3 مقالات بنسبة 13.5%، وتحقيقاً واحداً بنسبة 4.5%.

يعتبر «الديسي» أهم مصادر المياه الجوفية غير المتجددة في الأردن، وأجودها لأغراض الشرب، وهو حوض مشترك بين الأردن والسعودية، ونظراً لأهميته لاحظ الباحثون أن التغطيات الإعلامية المرصودة والمتعلقة بـ «الديسي» شهدت تنوعاً مقبولاً حيث بلغت التغطيات الإخبارية فقط 50% من مجموع التغطيات المرصودة وهي أقل نسبة أخبار بعد المياه الجوفية، إلا أن هذا التنوع والزيادة في التغطيات التي أخذت شكلا غير الأخبار لم تتناول «الديسي» كمشروع استراتيجي، وإنما تناولت قضايا الاعتداءات ومعلومات حول تلوث مياهه إشعاعياً، ومدى صلاحيتها للشرب.

تضارب المعلومات بين الخبراء والمؤسسات الرسمية حول تلوث مياه الديسي وعدم صلاحيتها للشرب، لم يدفع المؤسسات الإعلامية لتنفيذ تحقيقات استقصائية تبين الحالة وإنما اكتفت بنقل رأي الخبراء وتصريحات المؤسسات الرسمية المتعلقة بهذا الشأن، إذ نشر موقع إلكتروني تقريراً تضمن رأي خبير مائي قال فيه «أن مياه الديسي ملوثة بمادة الراديوم المشعة»[56]، في حين صرح مدير مشروع الديسي في خبر نشرته يومية الرأي «أن مياه الحوض تفوق من حيث المواصفات العالمية خصائص مياه دول متقدمة كأستراليا، حيث تشكل نسبة الاشعاعات المئوية في مياه الحوض 0.4% وفي استراليا 0.5%»[57].

وفي ظل غياب التقارير الموسعة أو التحقيقات عن التغطيات الإعلامية للصحف والمواقع الإلكترونية والقنوات التلفزيونية، نشر موقع (حبر) المتخصص تقريراً موسعاً للخبير البيئي باتر وردم حمل عنوان «هل نشرب مياه الديسي؟»[58]، فيما نشر موقع مؤسسة أريج للتحقيقات الاستقصائية تحقيقاً تحت عنوان «تفاقم ازمة المياه في الأردن.. و«الديسي» يوفر حلاً مرحلياً»[59].

مياه الشرب

أظهرت نتائج البحث عن مصطلح «مياه الشرب» في تغطيات وسائل الإعلام رصد 23 مادة صحفية، كانت التغطيات الإخبارية منها 15 خبراً بنسبة 65%، و5 تقارير بنسبة 22%، ومقالتين بنسبة 9%، وتحقيقاً صحفياً واحداً بلغت نسبتها 4%.

بالنظر إلى محتوى التغطيات المرصودة وجد الباحثون أن خبراً واحداً تكرر 7 مرات بنسبة 46.6% من مجموع الأخبار فقط، في وسائل إعلامية مختلفة بنفس العنوان والمحتوى وتاريخ النشر، حيث اعتمدت فيه تلك الوسائل على بيان وزارة المياه والرّي والذي نص على أن «نوعية

[56] خبير مائي: مياه الديسي ملوثة بـ «الراديوم» المسبب للسرطانات (موقع عمون الإخباري). https://bit.ly/2UZJwey
[57] «المياه»: نوعية مياه الديسي تفوق المواصفات العالمية- صحيفة الرأي. https://bit.ly/316zkoi
[58] هل نشرب مياه الديسي؟ (موقع حبر). https://bit.ly/3hHcJVo
[59] تفاقم ازمة المياه في الأردن.. و«الديسي» يوفر حلا مرحليا (أريج). https://bit.ly/37Y29Vq

مياه الشرب في الأردن الأولى عربيا» ولم تقم أي منها بسؤال أي خبير أو أي مختص حول صدقية المعلومات و/ أو رأيهم في ذلك، واكتفت بالنقل فقط، فيما تنوعت باقي الأخبار حول نوعية شرب المياه وتلوثها والاعتداءات على خطوط المياه، وإجراءات الوزارة لضمان عدم تلوث المياه نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، وتأثير الانقطاعات في شبكة الكهرباء على ضخ المياه للمنازل، ومن ضمنها أيضا خبر واحد تضمن إرشادات للجمهور للمحافظة على نوعية مياه الشرب من خلال تنظيف خزانات البيوت، وكانت مصادر الأخبار جمعها تعتمد على مؤسسات رسمية وتصريحات المسؤولين.

أما التقارير المختصة في قطاع المياه فقد تركزت في جريدة الغد، ويعزو الباحثون سبب ذلك بتوافر صحفيين/ات متخصصين في قطاع المياه في يومية الغد، وتناولت التقارير الاعتداءات على خطوط المياه، السياسات المائية في الأردن، واستندت إلى مصادر متعددة، ودراسات وتقارير.

تغيرات مناخية

رُصد بالبحث عن مصطلح «تغيرات مناخية» 24 مادة صحفية توزعت إلى 13 خبراً بنسبة 54%، و7 تقارير بنسبة 29%، و3 مقالات بنسبة 12.5%، ومقابلة واحدة بلغت نسبتها 4%.

تناولت المواد المرصودة مشكلة التغير المناخي وآثاره على البيئة وقطاع المياه والزراعة، والتخوفات من تغير المناخ في الأردن، ومدى نقاء الهواء ونوعيته، وجد الباحثون أن جميع المواد المرصودة والتي تحدثت عن التغير المناخي لم تدرج تعريفاً علمياً له، سوى في موقع واحد وهو "موقع أوراق"[60] المتخصص.

لاحظ الباحثون أن وسائل الإعلام حاولت عرض المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع المياه والزراعة والبيئة في المواد المنشورة، ولكنها لم تتعمق في العرض، وحاولت عرض حلول لتلك المشاكل والتحديات نقلا عن خبراء أو كتاب مقال، ولم تحظ التوعية بمساحة كافية، إذ لم يجد الباحثون أي رسائل توعوية مباشرة للجمهور من شأنها العمل على تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة، مثل عوادم السيارات، أو تقليل الرعي الجائر الذي يهدد الغطاء الأخضر أو القطع الجائر للأشجار.

أما بالنسبة لتنوع مصادر المعلومات، فقد شهدت المواد المرصودة تنوعاً مقبولاً في المصادر، حيث اعتمدت 13 مادة منها على مصادر رسمية، فيما 8 مواد صحفية توزعت مصادرها بين الخبراء والأكاديميين والدراسات والتقارير الدولية، ومادة كانت معلوماتها مجهولة المصدر تماماً.

نسبة الفاقد في المياه

بلغ مجموع المواد الصحفية المرصودة في وسائل الإعلام بالبحث عن «نسبة الفاقد في المياه» إلى 25 مادة صحفية توزعت إلى 11 خبراً بنسبة 44%، و12 تقريراً بنسبة 48%، ومقالاً واحداً وتحقيقاً واحداً بنسبة 4% لكل منهما.

جميع المواد التي تم رصدها تناولت مشكلة الفاقد في المياه، ونسبته التي ارتفعت في السنوات الأخيرة وتصريحات الوزارة والمسؤولين وتقارير وزارة المياه حول صيانة الشبكات وضرورة وقف الاعتداءات على شبكات المياه التي تعد أهم العوامل لزيادة نسبة الفاقد.

[60] التغير المناخي حرب على العالم أجمع (الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية). https://bit.ly/30hmaVt

فيما لم تعرّف أية مادة صحفية الفاقد في المياه سوى في تقرير نشرته صحيفة الغد اليومية[61]، استناداً لتقرير حالة البلاد 2020، وجاء فيه «الفاقد ينقسم لنوعين، الفاقد الفني الذي يتم خسارته عبر كسور الشبكات أثناء ضخ المياه وجريانها فيه، والفاقد الإداري الناتج عن التقصير في القراءة الحقيقية لعدادات الاستهلاك والاستعمال غير المشروع للمياه، ومن ضمنها السرقات، وأظهرت بيانات وزارة المياه والري أن نسبة الفاقد تبلغ نحو 52% بسبب الخسائر الفنية والإدارية (الاستخدام غير المشروع يقدر بحوالي 50% من إجمالي الفاقد للعام 2016)».

لم تولِ وسائل الإعلام أهمية للتوعية وترشيد الاستهلاك للجمهور في المواد المرصودة، ويعزو الباحثون ذلك لأن الفاقد في المياه يعتمد بشكل رئيس على شبكات تزويد المياه وهي مسؤولية الوزارة وشركات المياه، حيث ورد في تقرير آخر لجريدة الغد[62] أنه «وضمن أهداف استراتيجية "المياه" لتخفيض فاقد المياه الإداري والفني إلى 25% بحلول العام 2022، فإن الوزارة نفذت عدة مشاريع رأسمالية لتخفيض نسبة الفاقد الإداري والفني بالمملكة، عازية ارتفاعه لنحو 52% في العام 2015، لعدم الحصول على التمويل الموجه لإعادة تأهيل شبكات المياه وتوسيعها بسبب أزمة اللاجئين السوريين والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة لمساهمة عوامل الوضع الجيوسياسي بزيادة الفاقد الإداري من المياه بسبب زيادة الاعتداءات على شبكات المياه»، لكن التغطيات الإعلامية أغفلت توعية الجمهور بحتمية وقف الاعتداءات على الشبكات كعامل في زيادة نسبة الفاقد من المياه. ويؤكد الباحثون مرة أخرى على أن المحتوى للمواد المرصودة في وسائل إعلام تضم صحفيين متخصصين أكثر دقة وتنوعاً وتضميناً للمعلومات من سواها، والجدير بالذكر أن 18 مادة من مجموع المواد الإعلامية المرصودة كانت مصادرها رسمية، فيما تنوعت مصادر الـ 7 مواد الأخرى بين منظمات وتقارير ودراسات وخبراء.

[61] حصته من المصادر المشتركة (جريدة الغد). https://bit.ly/2Zfsg6h

[62] قطاع المياه بتقرير حالة البلاد: نقص التمويل يعيق تحقيق بعض الأهداف (جريدة الغد). https://bit.ly/2WrOamR

الفصل الثالث: التوصيات

أولاً: التدريب المتخصص للإعلاميين

أظهرت الدراسة الحاجة الملحّة لتدريب متخصص للإعلاميين والإعلاميات في قضايا المياه لخلق صحافة مائية متخصصة بقضايا وتحديات المياه، بالإضافة إلى طرح الحلول والبحث عنها، فأكثر ما يكتب في الصحافة أخبار، ولا تقدم وسائل الإعلام إضاءات كافية لحلول علمية مبتكرة وخلّاقة، ويرى معظم المشاركين في الدراسة أن أي تدريب قادم من الضروري أن يراعي الإعتبارات التالية:

- رفد الإعلام المتخصص بقضايا المياه بجيل جديد يخلق تنوعاً في طريقة تقديم المحتوى، كما ويضمن الاستمرار في رفد وسائل الإعلام المختلفة بمحتوى متجدد يبحث عن التحديات والحلول معاً.
- اختيار مدربين قادرين على تقديم المعارف والمهارات للصحفيين، الأمر الذي يحتاج إلى بناء سيناريو تدريبي يجمع بين الخبراء الذين يقدمون المعارف، والمدربين من الإعلاميين المحترفين الذين يترجمون المعارف إلى مهارات توظّف في الكتابة المتخصصة، ولتحقيق القدرة على التدريب المنتج يفضل أن ينظم تدريب مدربين يستهدف الإعلاميين المتخصصين في قضايا المياه للاستفادة من خبراتهم وصقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم على نقل المعرفة للآخرين.
- تنظيم تدريب متخصص ومتعدد المهام (Multi-Task) للإعلاميين المتخصصين حتى يتمكنوا من استخدام معارفهم ومهاراتهم في الصحافة المكتوبة/ التلفزيون/ إنتاج الفيديو.. إلخ.
- تنظيم تدريب متخصص في الصحافة الاستقصائية بقضايا المياه يستقطب الإعلاميين ممن يعملون بالصحافة الاستقصائية.
- تدريب متخصص لمقدمي نشرات الأخبار الجوية: حيث تعتبر النشرة الجوية فرصة مهمة لتمرير معلومات متعلقة بقطاع المياه، وتسهم في التوعية وتعزيز السلوكيات الداعمة لترشيد استخدام المياه، ولهذا فإن تدريب مقدميها يشكل مدخلاً للتغيير في نشرات الأرصاد الجوية، لتصبح جزءاً من المحتوى الإعلامي الداعم لقطاع المياه.

ثانياً: التدريب المتخصص للخبراء في قطاع المياه

تنفيذ تدريب متخصص للخبراء العاملين في القطاع المائي، يتم فيه استخدام أدوات الاتصال الفعّال بهدف تمكينهم من عرض أفكارهم وخبراتهم في قطاع المياه بطريقة مبسطّة ومفهومة، فالخبير قد يمتلك أحدث المعلومات، ولكنه قد يكون غير قادر على إيصالها للصحفي بطريقة مفهومة ومبسّطة.

ثالثاً: تطوير سياسات إعلامية داعمة لقطاع المياه في المؤسسات الصحفية

أكدت الدراسة على لسان الخبراء وقيادات الإعلام أن قضايا المياه ليست أولوية في المؤسسات الإعلامية، وأرجعوا ذلك لأسباب متعددة، ولتعزيز السياسات

الإعلامية التي تضع قضايا الإعلام على أجندتها، فإننا نقترح التالي:

- وضع سياسات مكتوبة تضع في خططها ومتابعاتها الاهتمام بتغطية قضايا المياه، وتوجّه قيادات الإعلام في المؤسسات الإعلامية لتوجيه الصحفيين بالميدان للمتابعة الحثيثة لمشكلات وتحديات المياه ومناقشة الحلول.
- إعداد دليل للمصطلحات العلمية في قطاع المياه بحيث يسهّل على الصحفيين فهم القضايا المطروحة، وتجنب استخدام المصطلحات بشكل خاطئ وغير دقيق، ويقدم تعريفات مبسّطة يمكن للجمهور فهمها.
- إعداد دليل بقائمة المصادر والمراجع: وهذا يساعد على تطوير الأخبار والتقارير والقصص الصحفية، وإغنائها بمصادر متنوعة ومتخصصة، فالدراسة أظهرت أن الصحفيين والصحفيات لا يستطيعون الوصول بسهولة للخبراء أو معرفة اختصاصهم الذي يمكن أن يشّكل قيمة مضافة للقصة الصحفية المطروحة للبحث.

رابعاً: إطلاق مرصد إعلامي لقضايا المياه

كشفت الدراسة عن مشكلة بالمعلومات المتعلقة بقضايا المياه، ورغم التأكيد على أنها متوفرة في الدراسات وتقارير المؤسسات الدولية، إلا أن الوصول إليها لدى الصحفيين قد يكون صعباً أو غير متاح، أو بلغة غير عربية، ولهذا فإن إطلاق مرصد أو منصة على منصات التواصل الاجتماعي ربما يسّهل تجميع وتوثيق المعلومات، وإتاحتها بشكل يسير للإعلاميين وللنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي ويمكن أن يسند الأمر لمؤسسة مجتمع مدني للقيام بهذه المهمة.

خامساً: تطوير خطة اتصال وإعلام للمؤسسات الرسمية العاملة في قطاع المياه

- تطوير خطة اتصال وإعلام لكل مؤسسة من المؤسسات الرسمية العاملة في قطاع المياه مستندة الى أهداف إتصالية محددة وتتضمن تحديد الفئات المستهدفة في عمليات الاتصال والرسائل الرئيسية لكل فئة، وتحديد قنوات ووسائل وأدوات الاتصال اللازمة لإيصال الرسائل. بحيث تكون وسائل الاعلام والصحفيين واحدة من الفئات الرئيسية، وان تتضمن الخطة إطار عام لحملات التوعية المجتمعية الرئيسية التي تنوي المؤسسات تنفيذها تتضمن الأنشطة الرئيسية والموارد المستخدمة والكلف المالية المتوقعة.
- تطوير قدرات ومهارات العاملين في الإعلام بقطاع المياه على آليات الاتصال الفعّال مع وسائل الإعلام، وتدريبهم على الكتابة المحترفة بقضايا المياه حتى يستطيعوا رفد المحتوى الإعلامي.
- تدريب المهندسين المختصين (زراعة، مياه) العاملين في المؤسسات البحثية والزراعية لبناء قدراتهم ومهاراتهم في الإتصال والتواصل مع الإعلام وتقديم أفكارهم لإغناء المحتوى الإعلامي المتعلق بالزراعة.
- تنويع الأدوات الإعلامية والعمل على استثمار منصات التواصل الاجتماعي في التوعية وإيصال المعلومات عن طريق الفيديوهات القصيرة، والإنفوجراف، للمزارعين بكل سهولة وسلاسة.
- تصميم حملات توعية مجتمعية مستندة لأهداف الاستراتيجية الوطنية لوزارة المياه والرّي وخطط الاتصال يحدد فيها الفئات المستهدفة وأعدادهم والنتائج والمخرجات المتوقعة بشكل مفصل، وتتضمن الحملات رسائل محددة ومباشرة للفئات المستهدفة ويتم فيها تحديد أدوات الإتصال والوسائل بشكل مفصّل، وتحديد الأنشطة المنوي تنفيذها وفق إطار زمني محدد مع تحديد الكلف المتوقعة والموارد اللازمة للتنفيذ.

قائمة بأسماء المشاركين في جلسات العصف الذهني والحلقات النقاشية

الإسم	المسمى الوظيفي
إلياس سلامة	أكاديمي وخبير مياه/ مركز المياه والطاقة في الجامعة الأردنية
إيمان الفارس	صحفية متخصصة في جريدة الغد
بسام الأسعد	ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي
بشار زيتون	خبير في مجال المياه
توفيق أبو سماقة	مندوب جريدة الرأي اليومية في محافظة العقبة
ثائر المومني	مدير مديرية البيئة
جمال الموسى	مستشار في موقع طقس العرب
حازم الناصر	وزير المياه والري الأسبق
رائد النجار	وكالة الأنباء الأردنية/ بترا
رعد النمري	مدير مشروع تقنيات المياه المبتكرة
زياد نصيرات	مندوب قناة رؤيا في محافظات الشمال
سليم البطاينة	نائب أمين عام سلطة المياه سابقاً ونائب سابق في مجلس النواب
سوزان الكيلاني	مستشارة وزير المياه والري سابقاً
ضافي ريالات	مساعد مدير عام دائرة الأرصاد الجوية
عدنان الزعبي	الأمين العام المساعد للإعلام في وزارة المياه سابقا
عروب صبح	ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي
علي المشني	مدير الرصد والتقييم البيئي في وزارة البيئة
فرح العطيات	صحفية في جريدة الغد اليومية
كمال زكارنة	صحفي بجريدة الدستور اليومية
معن العقيلي	ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي
منصور معلا	صحفي متخصص من وكالة الأنباء/ بترا
ميسون الزعبي	أمين عام وزارة المياه والرّي سابقاً

قائمة بأسماء المشاركين في المقابلات المعمّقة

الإسم	المسمى الوظيفي
ابتسام العطيات	صحفية متخصصة في جريدة الدستور سابقاً
أحمد حسن الزعبي	إعلامي وناشط على مواقع التواصل الاجتماعي
أروى حمادنة	خبير مائي/ الجامعة الأردنية
باتر وردم	باحث في قطاع البيئة والمياه
خلدون الخشمان	أمين عام الجمعية العربية لمصادر المياه
دانا الصياغ	الرئيس التنفيذي لقناة المملكة
دريد محاسنة	رئيس جمعية إدامة للطاقة والبيئة والمياه/ خبير مائي
رضوان وشاح	خبير مائي/ الجامعة الأردنية
رمزي خوري	مدير الأخبار في قناة رؤيا
غيداء العبدالات	باحثة في الجامعة الأردنية
فارس الصايغ	المدير العام لقناة رؤيا
فيصل أبو السندس	المدير العام لمركز الشرق الأوسط لتمكين المبادرات/ خبير بيئي
محمد النجار	ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي
مكرم الطراونة	رئيس تحرير جريدة الغد
نزار أبو جابر	مدير مركز دراسة التراث الطبيعي والحضاري/ الجامعة الألمانية
نزار حداد	مدير عام المركز الوطني للبحوث الزراعية

مشروع التقنيات المائية المبتكرة

ميرسي كور

الدوار السابع، شارع تباشير 3، مبنى رقم.8،

ص.ب: 830684، عمان 11183 الأردن.

هاتف: 5548570/1/2 6 (962+).

فاكس: 5548573 6 (962+).

البريد الإلكتروني: jo-info-wit@mercycorps.org

www.mercycorps.org